نظراتٌ ومفاتشاتٌ على تحقيق المنظومات (ألفيّة ابن مالكٍ أنموذجاً)

د. أحمد بن طاهر الدين بن عباس الخضري

جامعة أم القرى سابقاً– مكة المكرمة

Observations and Critical Examinations Regarding the Verification of Didactic Poems (Ibn Mālik's *Alfiyyah* as a Case Study)

Dr. Ahmed bin Tahiruddin bin Abbas alKhudary
Umm Al-Qura University – Makkah Al-Mukarramah
ahmedkhudry@gmail.com

المستخلص:

هذه نظرات على تحقيقات المنظومات وإبرازها طباعياً، وأغراض الناس في ذلك، وطرائقهم في تحقيقاتهم وأساليبهم في ضبطهم الألفاظ، ونحو ذلك، وأجاب البحث عن أسئلة عديدة مختصة بتحقيق النظم العلمي ونحوه. وخصّ ألفية ابن مالك في العقدَيْنِ الأخيرَيْنِ بمزيد اهتمام؛ حيث تعرّض لوصف تلك الطبعات والتحقيقات، ودراستها، ومفاتشة آرائهم ونقد أقوالهم، مرتباً التحقيقات وما في حكمها بحسب ترتيب صدورها، مختتماً لها بذكر فروقات ومقاربات بين تلك الطبعات والتحقيقات. وقد تشكّل البحث من مقدّمة تحدثت عن ترجمة موجزة لابن مالك، وألفيته، ومبحثين انطوى كل منهما على ستة مطالب، وملحق أورد نماذج مصورة من طبعات ألفية ابن مالك وتحقيقاتها، وفهرسينِ للمصادر والموضوعات.

الكلمات المفتاحية: ألفية ابن مالك, المنظومات, تحقيق المنظومات.

Abstract:

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful This study examines the scholarly editing and typographic presentation of didactic poems (*manẓūmāt*), exploring the underlying objectives, editorial methodologies, and approaches to textual precision employed by various scholars. It also addresses numerous questions regarding the editing of scholarly verse. Particular attention is devoted to Ibn Mālik's *Alfiyyah* over the last two decades; the study describes, analyzes, and critically evaluates various editions and scholarly editions, arranging them chronologically and concluding with a comparative analysis of their differences and similarities. The work comprises an introduction—featuring a brief biography of Ibn Mālik and an overview of his *Alfiyyah*—followed by two main sections (each containing six subsections), an appendix presenting photographic samples of various editions and scholarly versions of the *Alfiyyah*, and indices of sources and topics.

Keywords: Ibn Malik's Alfiyya, poetic verses, critical edition of poetic verses

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على من اصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى.

أما بعدُ: فهذه نظرات على تحقيقات المنظومات وإبرازها طباعياً، وأغراض الناس في ذلك، وطرائقهم في تحقيقاتهم وأساليبهم في ضبطهم الألفاظ، ونحو ذلك، ويخصّ ألفية ابن مالك في العقدَيْنِ الأخيرَيْنِ بمزيد اهتمام؛ حيث يتعرّض لوصفها ودراستها، ومفاتشتها ونقدها، مرتباً التحقيقات وما في حكمها حسب ترتيب صدورها، مختتماً لها بذكر فروقات ومقاربات بين تلك الطبعات.

وقد تشكّل البحث من مقدّمة، ومبحثين، وملحق، وفهرسينِ.

أما المقدمة فتناولت فيه ترجمة موجزة لابن مالك، وتعريف موجز عن ألفيّته. وتناول **المبحث الأول: إلماحات عن تحقيق المنظومات وما إليه، وإبراز الكتاب طباعياً، وأغراض الطباعة**، وفيه ستة مطالب: **المطلب الأول:** ماهية التحقيق وما إليه، **المطلب الثاني:** إبراز الكتاب طباعياً، **المطلب الثالثُ:** أحوال الناس في تحقيق المنظومات، **المطلب الرابع:** ضبط المنظومات في المطبوعات، وأساليب المحققين في ذلك، **المطلب الخامس:** هل الشروح تقوم مقام النسخ الخطية المقاربة لزمنها، **المطلب السادس:** ما هي النسخ الخطية العالية للألفية، وما الإضافة الحقيقية التي قدمتها هذه التحقيقات. **بينما ذكر المبحث الثاني: تحقيقات ألفية ابن مالك وما في حكمها**، وفيه ستة مطالب: **المطلب الأول:** ما وردَ في أغلفة هذه الطبعات، **المطلب الثاني:** وصف عام للطبعات والتحقيقات، **المطلب الثالثُ:** غرض التحقيق ووفاؤه به، **المطلب الرابع:** ضبطه المتن والإضافات التي ألحقها عليه، **المطلب الخامس:** ذكر النسخ الخطية التي اعتمد عليها المحققون المذكورون، **المطلب السادس:** مقاربات ومفارقات بين هذه الطبعات والتحقيقات. وأورد في **الملحق** نماذج مصورة من طبعات ألفية ابن مالك، وتحقيقاتها. واختتم **بالفهرسين:** الأول للمصادر والمراجع، والآخر للموضوعات. **وتحدّد البحثُ** بالكلام على الطبعات التي ذكرت أنها قامت على نسخ للألفية ونحو ذلك، وهن الطبعات السبع المذكورة في البحث، بعد أن مرّ على تحقيق المنظومات وطباعتها وإبرازها.

وأجابَ البحث عن التســـاؤلات التالية: ما هي طرائق الناس في تحقيق المنظومات وإبرازها؟ وكيف يكون ضـــبط ألفاظ المنظومات عند تحقيقها؟ وما مدى الحاجة إلى طبعات محققة للألفية، والغرض من ذلك؟ وما هي النســخ الخطية العالية أو العتيقة للألفية؟ وهل الشروح المتقدمة تقوم مقام النسخ الخطية خاصة المقاربة لها زمناً؟ وما قيمة تحقيقات –أو طبعات– ألفية ابن مالك؟ وما هي الإضـــافة التي قدمتها هذه التحقيقات؟ وما هي الفروقات بين هذه التحقيقات؟

وفي الختام: لا بد من ذكر الســـبب الموجب إلى كتابة هذه النظرات والمفاتشـــات؛ فأقول: قامت كتابة هذه النظرات والمفاتشات حقيقة على حفظ حقوق وجهود طابعي الألفية وناشـــريها ســـلَفاً، وكذلك حفظ حقّ مَن ســـبِقَ، وحفظ حقوق البقية بذكر ما تميّزت به طبعته وضـدّ ذلك، لعله أن يحررها، أو يتداركها، لأنّ العلمَ رحمٌ بين أهله. وأنا على علم ويقين –بعد كتابتي لهذه النظرات والمفاتشات– أنه قد يُغضِب البعض ـ أو يوغر قلوبهم ـ خاصة وأنّ بعضهم ذكِرَ عرَضاً، لكنّ غالبَ ما ذكر في الحقيقة وجهات نظر، وكما ذكرَ المحقّقُ –أو مَن في حكمِه– في تحقيقِه، أو فعلَ بعضَ ما ذهب إليه، بل ربما رمى عن قوس مخالفه، والحقّ ليس معه في كثير من الأحايين، وعليه فهذه النظرات والمفاتشات تقارب فعله، أو هي التماس للغير ـــ أو للآخر ـــ، والقصد منها ـــ يعلم الله تعالى ـــ حفظ حقوق الآخرين، وبعض الإشارات للغيورين، وآمل أن لا يُتضـجّر منها، وأن تُتَقبَّلَ بصـدر رحبٍ، كما فعل هو مع غيرِه، وليسـت هذه للجميع، وإنما هي معاملة له بالمثل، كما فعل بمَن قبله. ســـائلاً الله تعالى أن ينفع بجهودنا جميعاً، ويكتب الأجر والمثوبة لنا، وصـلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله ربّ العالمين.

مقدمةٌ: ترجمة موجزة لابن مالك[1]، وتعريف موجز عن ألفيّته:

١. ترجمة موجزة لابن مالك:

اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبُه: محمد بن عبد الله –وقيل: عبد الله– بن مالك، الطائي، الجيانيّ، الأندلسي، ثم الدمشقي. جمال الدين، أبو عبدالله. **مولده:** ولد سنة ٥٩٨ هـ

وقيل: سنة ٦٠٠ هـ، وقيل: ٦٠١ هـ. **شيوخُه:** أخذ ابنُ مالك عن جمع من الشيوخ، منهم: ١ـــ ثابت بن محمد بن حيان الجياني (ت: ٦٢٨ هـــ). ٢ـــ عمر بن محمد الإشبيلي، أبو علي الشلوبين (ت: ٦٤٥ هـ). ٣ـ أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣ هـــ). ٤ـــ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣ هـــ).٥ـــ ابن عمرون، محمد بن محمد الحلبي (ت: ٦٤٩ هـــ). **تلامذته:** تلقى عن ابن مالك عددٌ من الأعلام، منهم: ١ـــ محيي الدين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـــ). ٢ـــ بدر الدين محمد بن محمد، ابن الناظم (ت: ٦٨٦ هـــ). ٣ـــ محمد بن إسماعيل ابن الخباز (ت: ٦٥٧ هـ). ٤ـ علي بن إبراهيم بن داود، ابن العطار (ت: ٧٢٤ هـ). ٥ـ بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني، ابن جماعة (ت: ٧٣٣ هـ). ٦. هبة الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم، البازري، الحموي (ت: ٧٣٨ هـــــ). وهو من المقلّين في الشـــيوخ والتلاميذ. **مؤلفاتُه ومنظوماتُه:** ألَّف –رحمه الله– تآليف عديدة، ونظم منظومات سـديدة، منها: الاعتضـاد في الفرق بين الضـاد والظاء. وشـرحه. الاعتماد في نظائر الظاء والضـــاد. الإعلام بتثليث الكلام. إكمال الإعلام بتثليث الكلام. ألفية ابن مالك. إيجاز التعريف في علم التصـريف. تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـد (كتاب جامع في النحو والصـرف). وشـرحه التسـهيل. سـبك المنظوم وفكّ المختوم. شـرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. شـواهد التوضـيح والتصـحيح لمشـكلات الجامع الصحيح. عمدة الحافظ وعدّة اللافظ. الكافية الشافية (أصل ألفية ابن مالك). لامية الأفعال. المالكية في القراءات السـبع. وغير ذلك. **وفاتُه:** توفي رحمه الله سـنة ٦٧٢ هـ، وصلي عليه في الجامع الأموي بدمشق.

٢. تعريف موجز عن ألفيّته:

اسـمها: اختلفَ الناسُ في اعتماد التسـمية من خلال ما ذكرَه ابنُ مالك، فمنهم من اعتمَدَ تسـمـيةَ: الألفية؛ بناءً على ما ذكرَه ابن مالكٍ في البيت (٣)، ومنهم اعتمدَ تسـمـيةَ: الخلاصـــة؛ بناء على ما أوردَه ابنُ مالكٍ في البيت (١٠٠٠)، وجمع ابن هشام بينهما، وسماها في أوضحه: الخلاصة الألفية. **عدد أبياتها:** ١٠٠٢ بيتاً في

الأغلب الأعم، وعند بعضـــهم: ١٠٠١. **بحرُها:** هي من بحر الرجز، من تام الرجز على الأصح، وقيل إنه من مشطور الرجز. **أصلُها:** أصل المنظومة الكافية الشافية، وقد اختصـــرَها في ثلثها، وأبقى منها في الألفية (٢٢٣) بيتاً بلفظه، و(١٠٦) بيتاً بأغلبه، و(٢٨) شطراً بلفظِه[٢]. **شروحها** والأعمال التي قامت عليها: كثيرة جداً، وقد أفردتها في رسالة.

المبحث الأول:إلماحات عن تحقيق المنظومات وما إليه، وإبراز الكتاب طباعياً، وأغراض الطباعة[٣]

قبل أن ندخل إلى التحقيق وما إليه، يجب أن نذكر الجهود السابقة ونشكرها فنقول: نشـــر الكتب مرحلة ســـابقة امتدت نحو قرنينِ من الزمان قبل أن يدخل علم تحقيق النصـوص ويحتكم إليه عامة الناس بشكل عام والمحققون بشكل خاص، والحقّ أن يحكم على كلّ زمانٍ بما يناســبه ويلائمه. ونشــرُ الكتب في تلك الفترة –غالباً– قام على مخطوطة أو أكثر؛ إذ لا يعقل أن يخرج الكتاب من تلقاء أنفســـهم، أو من حفظهم فقط[٤]، فهو من التحقيق –ولو على نسخة واحدة– بلا شك بمعنى أو بآخر.

المطلب الأول: ماهية التحقيق وما إليه، وإبراز الكتاب طباعياً:

اختلفت عباراتُ المصنّفين في تحديد ماهية التحقيقِ[٥]، ويجمعها ما يلي: تقديم نص المخطوط تقديماً صـــحيحاً كما أراده مؤلّفه كمّاً وكيفاً قدر الإمكان. وأما إبراز الكتاب طباعياً فقد تناوله أهل التحقيق وما إليه في أساسيات إبراز الكتاب[٦]، ولا يخلو إبراز الكتاب المطبوع من حالتَيْنِ: **الأولى:** إبراز الكتاب لأول مرة، وهذا يفضّـــل أن يلتزم فيه –ما عرِف في فنّ التحقيقِ في زماننا– جمع نســـخِه الخطية، وتقديم أصـــحّها وأفضـــلِها، والاعتماد على نســـخةٍ منها، أو أن يلفّق منها، مع المقارنة بينها، ويقدّم ذلك بإثبات اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه، ووصـف النسـخ الخطية، ومنهجه في التحقيق، ويختم ذلك بذكر الفهارس المناســـبة للكتاب المذكور. **الثانية:** أن يكون الكتاب قد أبرز من قبل، وعليه فتكون إعادة إبرازه لأغراضٍ، منها: **أولاً:** أن يكون الكتاب محتاجاً إليه، فلا بد من إبرازه مراراً وتكراراً[٧]. **ثانياً:** أن يظهر نقصٌ أو أخطاء

أو نحو ذلك في الطبعات، فتكون الحاجة ماسة إلى إبرازه بشكل يكون أقرب إلى ما أراده المؤلِّفُ. **ثالثاً:** أن توجد للكتاب نسخ أخرى لم تكن في الطبعات السابقة، فتكون رافدة للنسخ المنشورة والطبعات السابقة.

المطلب الثاني: أحوال الناس في تحقيق المنظومات:

الناسُ في تحقيقِ المنظومات وطباعتها على ثلاثة أصنافٍ: **الصنفُ الأوّلُ:** صنف يحقّق المتن بحسب المتاح دون أن يتناول مَن سبقه، كالمشايخ الزعبيّ في تحقيقاته، للشاطبية، والدرة، والطيبة، والجزرية، وتنقيح فتح الكريم، وأيمن سويد في تحقيقاتهما أيضاً للجزرية، والعقيلة، والشاطبية، والدرة، والطيبة، والفرياطي في تحقيقِه ألفيةَ العراقي، والقاسم في أغلب تحقيقاته كتحقيقه –مثلاً– ألفية العراقي، والسيوطي، وابن مالك. **الصنف الثاني:** صنف يحقّق المتن ويصححه ويصلحه، ويذكر الأصل في هوامشه، كالشيخ عبد الله الحكمي، في تحقيقه لهداية المرتاب للسخاوي، ونظم الآجرومية لعبيد ربه، وألفية العراقي الحديثية، وموطأة الفصيح لابن المرحل. **الصنف الثالث:** صنف يحقّق المتن، ويسقط كل الجهود التي سبقته، أو يحاول أن يهدمها ولو بغير قصدٍ؛ حتى يسوّغ للناس تقديم تحقيقه، كالشيخَيْنِ العيوني في تحقيقه ألفية ابن مالك، والغامدي في تحقيقه الشاطبية. وسيأتي الكلام عليهم، ونماذج من أعمالهم.

المطلب الثالثُ: أساليب المحققين في ضبط المنظومات المطبوعة:

تنوّعت أساليب المحققين في ضبطهم للمنظومات، وهم على ستة أساليب:

الأولُ: ضبط الأبيات بالطريقة الإملائية الحديثة المعروفة، وهو الأسلوب السائد والشائع، وعليه سار الأغلب الأعمّ.

الثاني: ضبط الأبيات بالطريقة الإملائية الحديثة، عدا ألفاظ القرآن فبالرسم العثماني، وهي طريقة شيخنا د. أيمن سويد، وهذا نموذج منه:

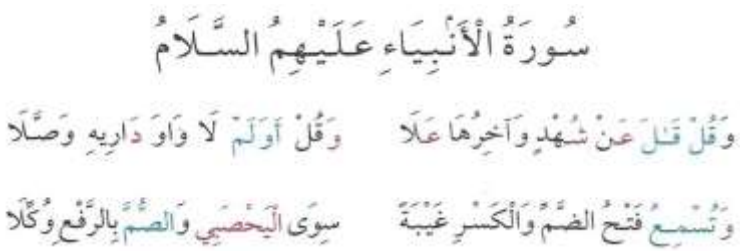
سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

وَقُلْ قَبْلَ عَنْ شُهْدٍ وَآخِرُهَا عَلَا وَقُلْ أَوَلَمْ لَا وَاوَ دَارِيهِ وَصَّلَا

وَتُسْمِعُ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً سِوَى الْيَحْصَبِي وَالضَّمِّ بِالرَّفْعِ وُكِّلَا

قطعة من أبيات الشاطبية، تحقيق أيمن سويد

الثالثُ: ضبط الأبيات بطريقة تجمع بين الطريقة الإملائية والرسم العثماني وغيرهما، وذلك بإثبات الواوات للهاءات والميمات، واستحداث نون صغيرة للتنوين عند التخلص من الساكنينِ، كالعيوني، وهذا نموذج منه:

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوُهُ نَصَبْ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَبَانَ وَجَبْ

٦٢٣ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا الثَّارِ)

٦٢٥ وَشَذَّ (إِيَّايَ) وَ(إِيَّاهُ) أَشَذْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ عَنْ قَاسَ انْبَذْ

٦٢٦ وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

قطعة من أبيات ألفية ابن مالك، تحقيق العيوني

الرابعُ: ضبط الأبيات بطريقة الرسم العثماني، كأنهم يضبطون مصحفاً شريفاً، لا شعراً أو نظماً، كالحكمي في أغلب تحقيقاته: نظم الآجرومية، وهداية المرتاب، وألفية العراقي، وموطأة الفصيح، والموثق، وعدة الطلب، والغامدي في تحقيقاته: الشاطبية والفوائد المعتبرة والفرائد الحسان، ومنظوماته كذلك، وهذا نموذج منه:

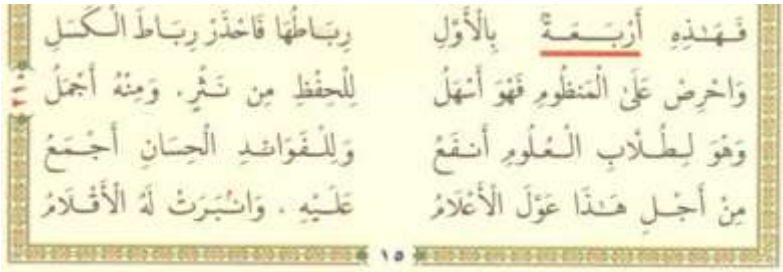
فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ بِالْأَوَّلِ رِبَاطُهَا فَاحْذَرْ رِبَاطَ الْكَسَلِ

وَاحْرِصْ عَلَى الْمَنْظُومِ فَهْوَ أَسْهَلُ لِلْحِفْظِ مِنْ نَثْرٍ، وَمِنْهُ أَجْمَلُ

وَهْوَ لِطُلَّابِ الْعُلُومِ أَنْفَعُ وَلِلْفَوَائِدِ الْحِسَانِ أَجْمَعُ

مِنْ أَجْلِ هَذَا عَوَّلَ الْأَعْلَامُ عَلَيْهِ . وَانْبَرَتْ لَهُ الْأَقْلَامُ

١٥

قطعة من أبيات عدة الطلب، تحقيق الحكمي

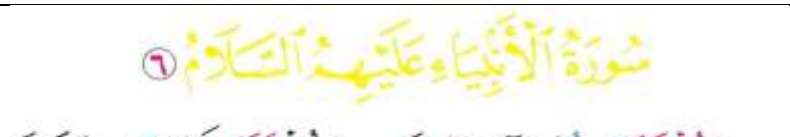
سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ٦

٨٨٧- وَقُلْ قَلَ عَنْ شُهْدٍ وَآخِرَهَا عَلَا ... وَقُلْ أَوَلَهُ لَا وَاوَ دَارِيهِ وَصَلَا

٨٨٨- وَتُسْعٌ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةٌ ... سِوَى الْيَحْصِبِي وَالضَّمُّ بِالرَّفْعِ وُكِّلَا

قطعة من أبيات الشاطبية، تحقيق علي الغامدي

الخامسُ: ضبط الأبيات بطريقة جديدة غير معهودة، وذلك بإثبات القوافي ياءات وواوات صغيرة كالتي في المصحف الشريف، كالإتيوبي[٨]، والخالدي، وهذا نموذج منه:

١٢ - أوّلُ واجبٍ وأعظمُ المهمْ ... توحيدُ ربّنا فكُن مِمّن لهمْ

١٣ - فهْوَ شرْطُ صحّةِ العِبادهْ ... وسَبَبُ القَبُولِ والزّيادهْ

١٤ - أصْلُ إدْغُوا الشِّينَ العُرَرْ ... غايةُ خلقِ الخلقِ جنٌّ وبَشَرْ

[تنبيه]

١٥ - أوّلُ واجبٍ على المُكلَّفِ ... شهادتا الحقِّ فحقِّقْ واعرِفِ

١٦ - لا نَظَرٌ، وقصْدُهُ، والشكُّ ... كما يرَى أهلُ الكلامِ الأفكُ[١]

قطعة من أبيات ألفية التوحيد، لعلي بن آدم

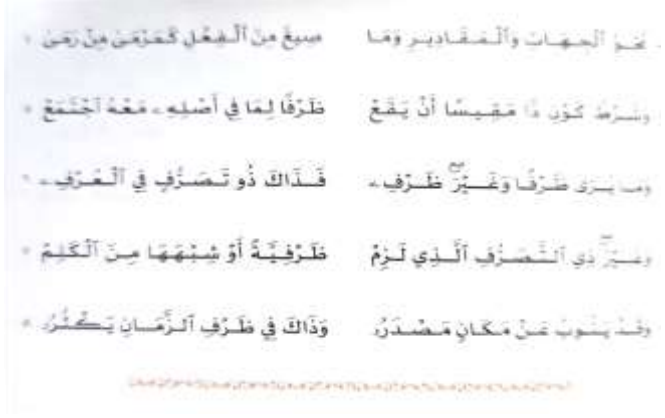
قطعة من ألفية ابن مالك، تحقيق الخالدي

السادسُ: ضبط الأبيات ضبطاً كاملاً مع زيادة علامة السكون في جميع الحروف المدية سواء كانت ساقطة أم ملفوظة، كمحمد آل رحاب في غالب تحقيقاته، كألفيتي الآثاري، و ابن الشحنة وهذا نموذج منه:

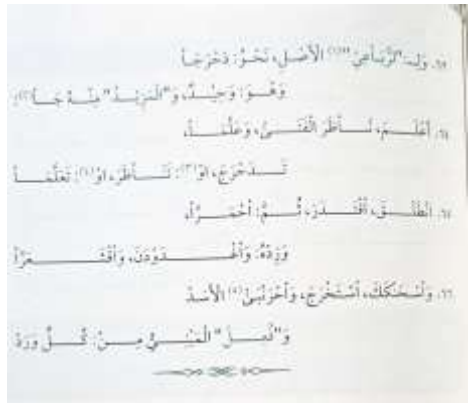

قطعة من ألفية لسان العرب للآثاري، تحقيق محمد آل رحاب

المطلب الرابع: أغراض طباعة الكتاب، ومنها: المنظومات:

أما **أغراض طباعة الكتاب** فيكون بحسب صنف الكتاب: ١- فإما يكون الكتاب كثير الاحتياج إليه: فإما يكون كبيراً فإما أن يطبع في عدة مجلّداتٍ بالخطّ المناسب للورق، وإما أن يطبع في مجلّد مضغوط، أو مجلدين، سواء كان بالحجم الكبير، أو العادي. أو يكون متوسطاً أو صغيراً، وهذا غالباً ما يطبع بحسب الحجم المناسب للورق. ٢- وإما يكون الكتاب كتاباً درسيّاً: فإما أن يكون منثوراً، وينبغي أن يراعي المحقق أو الناشر نوعية الكتاب الدرسي، فلا يصغّر خطّه جداً، ولا يكبّره كثيراً. أو يكون منظوماً، والمنظوم إما أن يكون من ذوي المئين، أو من الألفيات، وعليه ينبغي أن يراعى حجم النصّ المكتوب في الصفحة المناسبة للورق، سواء كانت الأبيات متقابلة أم متداخلة، وسواء كانت الأحجام من القطع الصغير، أم من المتوسط، أم من الكبير، وعليه لا ينبغي أن يكثر أسطر الصفحة الواحدة، خاصة إن خصّص المتن للحفظ ونحوه[٩]. ٣- وإما يكون الكتاب غيرهما، فيطبع بالحجم الاعتيادي بالتناسب اللائق. وفي كل الأحوال ينبغي على الطابع أو الناشر أن يراعي حجم المتن مع حجم التعليقات في هوامش الصفحة، أو حواشيها، أو أواخرها[١٠]، فلا يليق أن يكون حجم المتن أقلّ بكثير من حجم التعليقات، وكذلك لا ينبغي أن تصغّر أحجامها بحيث لا يضطرّ قارئُها إلى مكبّرٍ، أو يتسبّب إلى قصر نظرِه -لا سمح الله- بسبب الانتقال بينهما[١١]. وكذلك ينبغي أن يفرّق بين المتون العلمية التدريسية، وبين الكتب المحققة، وأن يفرّق بين المنظومات التي لم تحظ بالاهتمام والشرح

والتحشية وغير ذلك، وبين ما أشبعت اهتماماً وشرحاً وتحشية ونحو ذلك. وعليه أن يراعي قصد المؤلّف الذي قصده في كتابه، خاصة المنظومات، فلم يتجه الناظمُ إلى النظم إلا لأجل الاختصار، وربما قصدَ تيسير حمل المتن، ولا يكثر من التحشية فيخرج عن قصد المؤلف، وربما كان التكثير غير محمود –أو في غير محلّه–. ولذا تجد بعضهم ربما أخرجَ للكتاب نسختَيْنِ كالقاسم مثلاً، أو يزعم أنه تحقيق ومقابلة، والحقيقة خلاف ذلك فيخرج نسخة للنظم لا تحقيقاً بمسمى التحقيق كالخالدي. وأحسنهم في ذلك الشيخ الزعبي[١٢]، ود. بوجيليع في تحقيقه الكافية[١٣]. ومنهم مَن جمَعَ بين التحقيق والفروق وإثبات الأبيات للحفظ والمراجعة كالشيخ أيمن سويد[١٤]، وتبعه على ذلك د. أشرف طلعت[١٥]، وعلي الغامدي[١٦]. ومِنهم مَن يخرج المتن مع حواشيه بأسفلِه فيجعل نصيب النظم –أو المتن– سطراً أو سطرَيْنِ، أو ثلاثة أسطرٍ، كالقاسم في نسخة الحواشي[١٧]، وأحمد شاكر في عنايته بألفية السيوطي[١٨] –مع الفرق بينهما، فالأول تحقيق، والثاني تعليقات–، وطارق آل عبد الحميد[١٩] في تحقيقه ألفية العراقي في السيرة النبوية. ومنهم مَن يكبّر حجم الكتاب من الحجم المعروف إلى الحجم الكبير –الخاص بمصاحف كبار السنّ، أو الكتب ذات الصفحات الكثيرة– كألفيتي العراقي[٢٠] وابن مالك[٢١] طبعتي مكتبة دار المنهاج. ومنهم مَن يصغّر حجم الكتاب المطبوع إلى شكل غير مألوفٍ، كهداية المرتاب، ونظم الآجرومية، وألفية العراقي، وموطأة الفصيح، وغيرها كلها بتحقيق عبد الله الحكمي[٢٢]. ومنهم مَن يصغّر حجم المكتوب جداً، كما فعل الإسحاقي في تحقيقه لألفية السيوطي الحديثية[٢٣]. ومنهم مَن ضخّم حجم الكتاب كثيراً، كما فعل محمد آل رحاب في تحقيقه لألفية ابن الشحنة[٢٤]، وألفيتي الآثاري[٢٥].

إذا علِم ما هو التحقيق، وعلى ماذا يقوم، وتبعه معرفة إبراز الكتاب طباعياً وأغراض الطباعة، فيجدر بنا أن نتطرّق لمسألة قيام الشروح مقام النسخ الخطية للمنظومة، وهذا ما سنتناوله في:

المطلب الخامس: ما هي النسخ الخطية العالية للألفية،

وما الإضافة الحقيقية التي قدمتها هذه التحقيقات:

أما النسخ الخطية العالية للألفية فلم يتوصّل بعدُ إلى نسخةٍ نفيسةٍ عاليةٍ، كتبت في حياة المؤلّف، أو كتبَ عليها، أو قرئت عليه، أو صـــحّحت على نســـخته، أو نحو ذلك، والموجود –حتى الآن– كتب بعد وفاته نحو (٢٥) سـنة، حيث توفي ابن مالك سنة (٦٧٢ هـ)، وأقدمُ نسخةٍ عثِرَ عليها –في تحقيق القاسم– كتبت سنة (٦٩٨ هـ)، وهذا لا يعني عدم وجود نسـخة أقدم منها؛ حيث لا يزال البحث قائماً. أما الإضـافة الحقيقية التي قدّمتها هذه التحقيقات إلى نصّ الألفية فلا شـــيء، ســـوى الخلافات المذكورة في الشـروح، وكتب إعراب الألفية غالباً إلا النزر اليسـير. نعم هناك جهود ملموسة في خدمة النصّ، وخوارجه ستظهر في الفصل الآتي.

بعد ما قدّمناه في هذا المبحث تتراءى في الأفق عدة أسْـــولِة، وهي: الأول: هل الحاجة ماســـة إلى تحقيق ألفية ابن مالك على المخطوطات؟ وجوابه: نعم الحاجة مـاســـــة إن كـان ثَمّ نقصٌ أو تغييرٌ في ألفـاظ الألفيـة يســـتوجب الاطلاع على المخطوطات ويعضد ذلك في إخراجها الإخراج اللائق بها نصّاً كما أراده مؤلّفه، أما إن كان مجرد نقل للنسخة من نشرِ نصٍّ –كما كان في القرن السـالف– إلى مقابلته على المخطوطات، فليســت الحاجة ماســـة، بدليل وجود طبعات كثيرة للألفية غير مقابلة ولا محققة –عند البعض–، لكن وجود مثلها –عند أرباب التحقيق– مهم كما لا يخفى. **الثاني: هل المتون المشـــهورة بحاجة إلى طبعات محققة، وأثر ذلك؟ وجوابه:** ليست المتون المشهورة بحاجةٍ إلى طبعات محققة؛ لأنّ الغرضَ منها المتن لا حواشـــيه، وغالباً ما يفردون المتنَ وحده دون حواشـــيه؛ بل ربما بلغ بالبعض أن يثبت في الحواشـــي فوائد خارجة عن اختلاف الألفاظ، أو فوائد لغوية ونحوها خارجة عن صلب المتن وما يحتويه، وهذا تكثير على القارئ –أو: الطالب– لا طائل تحته. **الثالث: هل تحقيقها يقدّم شـــيئاً مختلفاً عما كان مطبوعا؟ جوابه:** في الغالب لن يقدّم شـيئاً مختلفاً عما كان في المطبوع، ولأنه سـيثبت نصّـاً من اختياره مما ورد في المخطوطات والشروح بحسب ما توفرت لديه الأدلة، إلا أن يكون اختلافه خارجاً عن

نصّ الألفية، أو يكون اختلافه من ناحية ضبطية، أو شكلية، وهو مطلب مرغوب، ومقصد محبوب، لكن لا ينبغي أن يهدم جميع جهود السابقين له؛ خاصة إن كان تابعاً لهم، ومقتبساً منهم.

وفي الختام: جميع الطبعات والتحقيقات لا تفي بالغرض المطلوب من مطالب الناس وحاجتهم، وتكثر الطبعات التجارية على الطبعات المحققة، فلا زال البون الشاسع بينهما واضحاً.

المطلب السادس: هل الشروح تقوم مقام النسخ الخطية المقاربة لزمنها:

المتعارف أن قيمة الكتاب تزداد بكثرة الأعمال التي تقوم عليه؛ إذ تتوافر جهود العلماء عليه تحريراً وتقريراً، والمعلوم عند أهل العلم أن الشروح مقدّمة على النسخ، إلا فيما تأكّد خطؤه، وغالباً ما نُبِّه عليه. أما إن قاربت الشروح أزمنة النُّسَخ، فالعقل أن تُقدّم الشروح على النسخ؛ إذ إعمال عقل العالم –الشارح– ليس كإعمال ذهن الناسخ –الكاتب–، حتى وإن كان عالماً نحوياً. والحقّ أنّ غالبَ محققي الألفية – الذين سيأتي ذكرهم– أعطوا الشروحَ وإعراب الألفية الحقَّ الذي ينبغي أن يعطوه، فاستشهدوا بما ذكروه، كونها نسخة للألفية كذلك كالنسخ، عدا العيوني فغلّظَ عليهم وأرعد، واتهم الشرّاحَ، وربما كان ذلك منه بحسن نيةٍ، لكنه انعكس على الشرّاح؛ فكأنه جعلهم لا يقيمون لألفاظ الألفية أي تحرير، أو تحقيق، والحق خلاف ذلك، وهو نفسه ما استطاع أن يتخلّى عنهم، فذكرَ ثلاثة منهم غالباً، وذكرَ غيرَهم في كثيرٍ من الخلافاتِ واتكأَ عليهم؛ بل وعلى مطبوعات الألفية التي سبقته.

المبحثُ الثاني: تحقيقاتُ ألفيَّة ابن مالك وما في حكمِها:

الذي وقفت عليه من تحقيقات ابن مالكٍ خمس تحقيقاتٍ، وقدّمتها بتحقيقينِ –أو خدمتينِ– ؛ لدخولهما في معنى التحقيق ولو بوجهٍ، وكانت النظرات عامة على جميعها، وأما المفاتشات فكانت مقتصرة على بعض الادعاءات التي ذكرت في مقدماتها. **وهذه التحقيقات والطبعات هي ما يلي: أولاً:** طبعة الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب. **ثانياً:** طبعة الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان. **ثالثاً:** طبعة الأستاذ الدكتور سليمان بن عبد

العزيز العيوني. **رابعاً:** طبعة الدكتور عبد المحسن القاسم. **خامساً:** طبعة الدكتور حذيفة صلاح الخالدي. **سادساً:** طبعة الشيخ مختار الحضرمي. **سابعاً:** طبعة الشيخ محمد الوهراني.

المطلب الأول: ما وردَ في أغلفة هذه الطبعات:

ذكرت في هذا المطلب ما ورد في أغلفة هذه التحقيقات، من تسميةٍ، أو ذكر الاعتناء أو التحقيق ونحو ذلك، وهاك ما ورد فيها: أما **طبعة الخطيب** فقد طبعت بعنوان: متن ألفية ابن مالك، و**ذكرَ** أنه: ضبَطها وعلَّق عليها، وأدرجته ضمن التحقيقات لأنه ذكرَ في بعض تعليقاته: جاء في بعض النسخ[٢٦]، وأخرى: في نسخة[٢٧]، وهذا بخلاف ما يذكره عن الشروح، فكأنه نظرَ بعض النسخ الخطية، والله أعلم. وأما **طبعة الفوزان** فقد طبعت بعنوان: ألفية ابن مالك، و**ذكرَ** أنه: اعتنى بضبطِها والتعليقِ عليها، وذكرته؛ لأنه أخبر أنه راجع الألفية على نُسخ منها[٢٨]. وأما **طبعة العيوني** فقد طبعت بعنوان: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسماة: الخلاصة في النحو، وبيّنَ أنه: حقَّقَها وخدَمها. وأما **طبعة القاسم** فقد طبعت بعنوان: الخلاصة في النحو: ألفية ابن مالكٍ، وذكر أنها (محققة على نسخة بخطّ ابن هشامٍ، ونسخ أخرى) في الطبعة الأولى، وأنها (محققة على نسخة بخطّ ابن هشام، ونسخ عليها إجازة إلى ابن مالك) في الطبعة الثانية، كلاهما نشرة للمتن فحسب، وأنها (محققة على نسخة مقروءة على تلميذ الناظم وعليها خطّه وإجازته، ونسخة بخط ابن هشام، ونسخ مقروءة على أبي حيان وابن السراج وابن عقيل والفيروزآبادي، ونسخ أخرى) في الطبعة الرابعة، وهي نسخة الحواشي، وأخبر أنه: تحقيق. وأما **طبعة الخالدي** فقد طبعت بعنوان: الخلاصة، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، وذكرَ أنه: تحقيق، وأنها (قوبلت على ست نسخ خطية نفيسة، منها نسخة مقروءة على تلميذ ابن مالك، وعليها إجازته). وأما **طبعة الحضرمي** فقد طبعت بعنوان: ألفية ابن مالك، وذكر أنه: عناية وتحقيق. وأما **طبعة الوهراني** فقد طبعت بعنوان: ألفية ابن مالك، وذكر أنه تحقيق[٢٩]. وكأنّ التسميةَ الأقرب هي ما وردَ في غلاف الخالدي، وما ذكره العيوني

والقاســـم هو ما ورد في كثير من مخطوطات الألفية المتقدمة، وما أثبته الخطيب والحضـرمي والوهراني –والخالدي ضـمناً– فهو ما اشـتهرت به. وأما كونه تحقيقاً أو خدمة للألفية فسيأتي الكلام على ذلك لاحقاً –إن شاء الله تعالى–.

المطلب الثاني: وصف عام للطبعات والتحقيقات:

نشـرع في توصـيف عام لكل طبعة أو تحقيق مما وقع الاختيار عليها، ودخل تحت التحديد الذي حدده البحث، فنقول: أما **طبعة الخطيب** فقد صـــدرت طبعتها الأولى سـنة ١٤٢٧ـــ٢٠٠٦ عن مكتبة دار العروبة للنشـر والتوزيع، بدولة الكويت. جعل الأبواب والأبيات متسلسلة بعضـها على بعض بحسب ما تتسع لها الصـفحة. على غلاف، ورق أبيض، بلون واحد، بحجم الكتاب المعتاد. **وعدد أسطره:** ما بين ٢٢.١٥ سطراً في الصفحة الواحدة. و**عدد صفحاته:** في ٧٥ صفحة. وأما **طبعة الفوزان** فقد صـدرت طبعتها الأولى سـنة١٤٣١. جعل بداية كل باب في صـفحة مسـتقلة. على غلاف، ورق شـاموا، بحجم الكتاب المتعارف عليه، بلونين: الأحمر للعناوين، وترقيم الأبيات، والأسود لما عداه. و**عدد صفحاته:** في ١١٢ صفحة. و**عدد أسطره:** بحسب الباب، وصولاً إلى ٢٠ سطرا تقريباً. وأما **طبعة العيوني** فقد صدرت ١٤٣٢ هـ، عن مكتبة دار المنهاج بالرياض. في مجلد من القطع الكبير، ورق شـاموا، بأربعة ألوان، الأزرق للعناوين، والأحمر لأرقام الأبيات واســـم الكتاب العلوي، ورقم الصـــفحة، والأسـود للأبيات، والأخضـر ممزوجاً بالأحمر للإطار. و**عدد صـفحاته:** في ٢٣٠ صفحة. و**عدد أسطره:** ما بين ١٤–١٧ سطراً. وأما **طبعة القاسم** فقد صدرت: نسخة المتن المجرّد: ط ١، ١٤٣٩ـــــ ٢٠١٨. وصـــدرت نســخة المتن المحقّق: ط ٤، ١٤٤٢ـــ٢٠١٢. جعل بداية كل عنوان في صفحة مستقلة في كلا النسختَيْنِ. نسخة المتن المجرّد: غلاف، ورق شـــاموا، لونان، الأحمر للعناوين، ومطالع المســـائل، والأسـود لما عدا ذلك. ونسـخة المتن المحقّق: مجلد، ورق شـاموا، لونان، الأحمر

للعناوين، وأرقام الأبيات، ومطالع المسائل، والأسود لما عدا ذلك. و**عدد صفحاته:** نسخة المتن المجرّد: ١٢٨ صفحة. ونسخة المتن المحقّق: ٤٤٠ صفحة. و**عدد أسطره:** نسخة المتن المجرّد: ١٦ سطراً، كتبت الأبيات متقابلة. ونسخة المتن المحقّق: ١ــــ٧ أسطر، كتبت الأبيات متداخلة، وذلك لأجل إدراج الحواشي، ولذلك اختلفت الأسطر بحسب كثرة الحواشي وقلّتها. وأما **طبعة الخالدي** فقد صدرت ١٤٤٢ــــ٢٠٢١، عن دار القلم، دمشق. في مجلد كرتوناج على الحجم المعروف، ورق شاموا، ٣ ألوان، الأحمر للعناوين، وترقيم أبيات كل عنوان، والأخضر لترقيم أبيات الألفية، والأسود لما عدا ذلك. و**عدد أسطره:** عشّر الأبيات في كل صفحة، سواء حوت عنواناً ــ أو أكثر ــ أم خلت. و**عدد صفحاته:** ١٤٤ صفحة. وأما **طبعة الحضرمي** فقد صدرت سنة ١٤٤٤ هـــ، ط ٤، عن دار العاصمة، والمكتبة السلفية بالحامي. على غلاف، بلونينِ، الأحمر للعناوين وترقيم أبيات الألفية، والأسود لما سوى ذلك. و**عدد صفحاته:** ٨٠ صفحة. و**عدد أسطره:** ١٦ــــ٢١ سطراً. وأما **طبعة الوهراني** فقد صدرت سنة ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م، ط ١، عن دار الإمام مسلم، المدينة المنورة، السعودية. على غلاف، بلونٍ واحد، وهو الأسود. و**عدد صفحاته:** ١٤٣ صفحة. و**عدد أسطره:** ١٤ سطراً ودونه.

المطلب الثالثُ: غرض التحقيق ووفاؤه به:

نورد هنا ما ذكر المحقق في غرضه للطباعة والتحقيق، ونفاتشه فيها، وهل وفى بما زعم، وهل زاد على مَن سبقوه، أو أنقصَ، ونحو ذلك، ونرتبهم بالترتيب السابق: ذكَر **الخطيبُ** في مقدمته[٣٠] أن النسخ التي بين أيدي الدارسين طبعاتها مختلفة، فيها الخطأ في الضبط، والخلل في النظم، غير محكمة الضبط؛ إذ إن كثيراً من ناشريها لم يكن من أهل الاختصاص، ففاتهم إحكام ضبطها، فرأى إخراجها محكمة الضبط، مع بعض تعليقات في حواشيها تشير إلى ما وقع في الضبط أو اللفظ من اختلاف. كما أشار إلى التضمين بين الأبيات لمراعاة كمال الاتصال، وأن تكون نسخة مضبوطة، بريئة من الخلل، مؤمنة من الزلل. وقد وفى بما زعم واختطّه لنفسه؛ حيث

بنى عمله على إحكام الضبط، وذكر بيان بعض ما في النسخ، وعند بعض الشراح، وبيان التضمين، لكنه علّق على مسألتَيْنِ فقط، الأولى: عدم ذكر شروط التثنية[٣١]، والثانية: اكتفاؤه بذكر مثال العلم والصفة عند ذكر شروط جمعهما[٣٢]. ويؤخذ عليه أنه يورد بعض الاختلافات دون أن يذكر مرجعه[٣٣]. وذكرَ بعض الروايات لمفردات الألفية من بعض النسخ، والشروح، وحكى تلك الاختلافات في هوامش نسخته، ووجّهها إعراباً غالباً. وأما **الفوزان** فذكرَ أنه راجع نصّ الألفية في شرحه على عدد من نسخ الألفية والمؤلفات في شروحها وإعرابها، ثم أشار إليه بعضهم بإخراجها مستلة، ففعل ذلك وأصدرها مستلة[٣٤]. وقد ذكرَ أن «معظم طبعات الألفية وشروحها ـــ ولا سيما المتأخرة ـــ لا يعتمد عليها في ضبط الأبيات ...، وأرجو أن أكون قد شاركت في إخراج النصّ صحيحاً موافقاً لما كتبه ابن مالك»[٣٥]. وقد ذكر أنه أثبت في الأصل ما كان مشهوراً بين الدارسين والحفاظ، أو الأرجح، وذكر في الحاشية ما يقابله، نقلاً عن إعراب الألفية وشروحها، ولم يذكر كلا الوجهين في الضبط؛ حتى لا يختلط على بعض القراء الراجح من المرجوح[٣٦]. ولم يتعرّض لذكر النسخ الخطية، وقد ذكر كثيراً لفظة: في بعض النسخ[٣٧]، وأحيانا أخرى: في نسخ الألفية[٣٨]، وعبارات أخرى تدلّ على مقابلته النصّ على نسخ خطية مشرقية ومغربية، لكنه لم يصف تلك النسخ، ولا ذكر عنها شيئاً، وقد عوّل على الشروح كثيراً، **والشروح التي عوّل عليها هي:** شرح ابن الناظم، والمكودي، والشاطبي، والهواري، والمرادي، والسيوطي، وابن عقيل، وحاشية الصبان، والخضري، وابن هشام، والغزّي، وإعراب الألفية للأزهري، وذكر الأوجه واختلاف النسخ والشروح، دون بيانها؛ اكتفاء بالجوهر عن العرض، وغالباً ما يذكر تعليل الاختلافات، وربما رجحها بنوع من أنواع الترجيح، كالشهرة[٣٩]، أو المناسبة[٤٠]، أو جودة المثبت[٤١]، ونحو ذلك. وقد وفّى بما اختطّه لنفسه من إثبات المشهور من لفظ الألفية، وذكر الخلاف سواء من النسخ أو الشروح في الحاشية، ولم يثبت ضبطَيْنِ في المتن. وأما **العيوني** فقد ذكرَ في أوّلِ تحقيقه عجبه من عدم تحقيق الألفية على نسخ تامة العلو،

أو عالية، وأنها لم تطبع طبعة علمية تناسب مكانتها السامية، وزعم أن محققي الشروح ومخرجي الأبيات يشكون من عدم وجود نسخة محققة، وأن أغلب المحققين اعتمدوا متن الألفية المطبوع غير المحقّق، فمنّته نفسه أن ينهض بهذا العمل ويخرج الألفية على نسخ تامة العلو، أو عالية[٤٢]. **وقد** ذكر أسَفه على عدم تمكّنه من حصوله على نسخ تامة العلو تكون بخطّ ابن مالكٍ، أو بخط أحد تلامذته، وعليها إجازته، أو مقروءة عليه ومصححة، أو معارضة بنسخِتِه؛ لأن ما وجده من نسخها ليست كذلك، لكنه ذكرَ أنها عالية؛ لأنها كتبت في القرن الثامن، أو بخطوط علماء نحويين[٤٣]. **قلتُ:** النسخ التي بخطوط العلماء النحويين: نسختانِ: الأولى كتبها ابنُ هشام وهو صغير، والأخرى بخط ابن طولون، وهو متأخر، وهي إعراب للألفية لا نسخة للألفية، وأما الثالثة فنسخة عليها إجازة أبي حيان النحوي، لكنها ليست بخطه كما يوهم سياق كلامه.

وغالبُ جهود العلماء تظهر من خلال الشروح والتعليقات، ولا تكاد تجد عالماً ناسخاً إلا نادراً، إلا أن يكون كتَبَ ونسَخَ في أوائل حياته ومقتبل عمره، كما في نسخة ابن هشامٍ، ونسخة ابن طولون خير دليل وشاهد على ما ذكرته. **كما** ذكرَ أنه قابل متنها من خلال النسخ المذكورة على متنها في شروح أبي حيان، والشاطبي، والمكودي، وعرَضَها على ما تيسر من شروحها، وأصلِها: الكافية الشافية[٤٤]. **قلتُ:** كيف يعتمد على الشروح وهو قد انتقدها وأسقط قيمتها؟! لكن الحقّ أنه لن يستطيع أن يستغني عن ذلك البتة، لكنه الترويج والاستفادة في كل مرة بما يناسب المقام، بل بلغ ببعض الناس أن ذكرَ أنه أعاد الألفية إلى أصلها بتحقيقه. **ثم** كيف يعوّل على الكافية الشافية في تحقيق نصّ الألفية، وهما كتابان متغايران، خاصة أنه أسقطَ الخلاف بين الإبرازتَيْنِ، فكيف يعتضد بكتابَيْنِ، حتى لو كانت الكافية الشافية أصل الألفية. وذكرَ أنه بعد جمعه المخطوطات وتحقيقه تبيّن له أن بين نسخها اختلافات عديدة، وحاول أن يوضّح أسباب تلك الاختلافات، وركّز على أن ابن مالك نفسه قد أبرز ألفيته أكثر من إبرازة، وأن أكثر النسّاخ والشراح لم يميّزوا بين الإبرازتَيْنِ، فخلَطوا

بينهما[٤٥]. **قلتُ:** وقد ذكرَ في آخر كلامِه أن ذلك مجرد ظنّ مع قرائن تدعم ذلك، والحقّ أن أيّ كتاب أو مؤلّف لا بدّ أن يمرّ بمثل هذه المراحل غالباً، وكذلك أغلب التعليلات التي ذكرَها في خلافات النسخ وبنى عليه ما بنى هي مجرّد تجويزات كما فعل الشرّاح، فكيف يصح له، ولا يصح لهم، وهم أقرب زماناً منه. **وقد** قال: «وكان همّي منصبّاً على تحقيق ألفاظِها رواية، كما ألّفَها ابنُ مالكٍ، لا على ما يجوز قياساً»[٤٦]. **قلتُ:** وهل ثَمت سبيل إلى ذلك من خلال النسخ الخطية فقط، ولا إخاله يبلغها؛ لأنها غير موجودة، ولا مذكورة في كتب التراجم، حتى بعد مرور نحواً من عشرين عاماً منذ بدء شروعه في تحقيقه الألفية، وإنما السبيل تحقيق ما في النسخ الخطية، والاكتفاء بما فيها، دون عبارات لا وجود لها عند التحقيق، خاصة أنه لم ير نسخة ابنه التي أودعها شرحه مما يعتمد عليها[٤٧]، فكيف بما وراء ذلك. **ثم** قال: «ولذا لم أذكر الأوجه الإعرابية واللغوية الجائزة في ألفاظها، التي أغرمَ بذكرِها بعضُ شرّاحها ومعربيها»[٤٨]. **قلتُ:** هذا ليس غراماً، وإنما يستحسن من الشراح القيام بمثل هذا الأعاريب في سبيل تجلية المعنى المنشود؛ حيث لم ينصّ ابنُ مالكٍ على إعراب ألفيته، خاصة إذا لم يتغيّر اللفظ، كيف ومثل هذه الإعرابات متعددة الوجوه محكية في كلام الله تعالى، فغيره من باب أولى، وهذا لا يتناول تغيير اللفظ كما يخفى. أما إن كان هناك اختلاف في اللفظ فإنهم يذكرون أن ذلك في نسخة، أو في بعض النسخ، ثم يوجهون ذلك تعليلاً، أو إعراباً. **ثم** تابع بقوله: «وقد وقفتُ على مئات النسخ للألفية، وأكثرها متأخّرٌ، ليس له قيمة علمية، وفيها وفي حواشيها روايات كثيرة لأبيات الألفية، وكنتُ في زمن الدراسة أسمع روايات كثيرة لأبيات الألفية ليست في النسخ المتقدمة العالية، ولذا أهملتها»[٤٩]. **قلتُ:** حبذا لو أورد أمثلة لتلك الاختلافات التي ليست في النسخ العالية، فربما هي في نسخ لم يطّلع عليها بعدُ، فلم يحط –هو ولا غيره– بجميع نسخ الألفية، وربما مردّها أحد شروح الألفية، أو نسخها. **ثم** زعمَ أن الاختلافات من الشراح والنساخ زعماً أقرب إلى القطع؛ إذ قال: «وأكاد أقطع بأنّ أغلبَ هذه الروايات ليست من ابن مالكٍ، وإنما هي من تجويزات الشرّاح والمعربين

وتصحيحاتهم، ثم انتقلت إلى النسّاخ غير الضابطينَ؛ ولذا تجد في بعض النسخ المتأخّرة أوجهاً مجوّزةً قد أحال الناسخُ فيها إلى إعراب الألفية للأزهري وغيره»[٥٠]. **قلتُ:** أراد أن يقيم حجته بالنسخ التي ذكرت مردّ الوجه الجائز، وهذا عجيب، فطالما أن النسخ ذكرت مردّها فلا ملامة عليها. **ثم** بنى على ذلك فقال: «ثم تجدها بعد ذلك صارت رواياتٍ في نسخٍ أخرى»[٥١]. **قلتُ:** بناؤه هذا على هذا غير صحيح، إذ يحتمل أن تكون نقلت عن غير تلك النسخ، ويمكن أن تكون نقلت عن إعراب الأزهري نفسه دون ذكر مرجعه، وفرق بين فروق النسخ والروايات. **ثم** زادَ في التوهيم وفوق ذلك؛ حيث قال: «وقد اختلَطَ الأمرُ جداً، فصار بعض العلماء والضابطين يجمعون هذه النسخَ، ويعلّقون فروقها وحواشيها على حواشي نسخهم، حتى امتلأت نسخهم بالروايات، دون ذكر للنسخ التي نقلوا منها»[٥٢]. **قلتُ:** ذكرَ أنها فروقات ثم أوهم أنها رواياتٍ، وشتّان ما بينهما؛ وإنما هو الخلط –لا الاختلاط–، وهل يعدّ ما فعلوه وأثبتوه في حواشي نسخهم اختلاطاً؟!، وأخيراً: هلا أوردَ لذلك أمثلة، أو نماذج. **ثم** هاجمَ المعتنين بالألفية قائلاً: «وقد اعتمَدَ كثيرٌ من طابعي الألفية وناشريها وخادميها على مثل هذه الشروح وطبعاتها غير العلمية، بل اعتمدَ بعضُهم على طبعات للألفية غير علمية، ولا محقّقة»[٥٣]. **قلتُ:** لا يخطر ببال أحد أن يطبع كتاباً دون الرجوع إلى مخطوطاته، حتى لو كانت من الطبعات القديمة، بغض النظر عن قيمتها، وكأنه يرى أن الطبعة إذا لم تحقق على نسخة خطية –أو نسخ خطية–، فليست علمية، وهذا إجحاف. **ثم** أردف بقولِه: «فأثقلوا ألفاظَ الألفية وهوامشها باختلاف وفروق مما جوّزته هذه الشروح بمقتضى القياس اللغوي، أو اختلافات وفروق بين هذه الطبعات غير العلمية، حتى يظنّ الظانّ أن كل ذلك روايات في ألفاظ الألفية»[٥٤]. **قلتُ:** لم يذكروا –في الغالب– أنها روايات، وإنما يذكرون أنها في نسخ، أو يجوز، أو يصح، وشتان بين كل واحدة. ولا أستطيع أن أتحقق من إثقالهم ألفاظ الألفية وهوامشها طالما أنه لم يورد من ذلك شيئاً، ولا أشار إلى طبعة من الطبعات، أو تحقيق منها، وليس هي بالكثرة المتفشية حتى يقال: إنه لا حاجة إلى

إيراده أو إشارته. **ثم** حكم بأن فعلهم «هذا خلاف شريعة التحقيق العلمي الذي يلزم المحقّق ببيان ما نقله: أهو رواية جاءت في نسخة عالية أو محترمة للألفية، أم مجرد تجويز لغوي، أم مجرّد اختلاف طباعي لا قيمة له»[٥٥]. **قلتُ:** هذا التشريع بهذه الكيفية حديثٌ، ولم ير المتقدمون أن يُعتنى بألفاظ الألفية بهذا الشكل، خاصة أن النسخ الخطية لم تكن متوفرة، فضلاً عن عدم فهرستها في أغلب مكتبات العالم، كيف وهو لم يتيسر له الوقوف على أحمدية حلب مع علمه بها، والحصول عليها متيسر، والوصول إليها غير متعثّر، فلو التُمست مثل هذه الأعذار لهم. **ثم** ذكرَ مثالاً عن مدافعة ابن مالكٍ في حقه؛ فقال: «وقد دافعَ ابنُ مالكٍ عن حقّه في بقاء ألفيته على اللفظ الذي قاله، فردّ على تلميذِه ابن أبي الفتح البعلي تغييرَه مفر إلى مقر»[٥٦]. **قلتُ:** غالب الاختلافات المذكورة إنما هي اختلافات نسخ، والاحتمالات النحوية لا تخرج ألفاظها إلى غيرها كما مثّل به إلا قليلاً جداً، وينبغي أن يُعلم أنه كتابٌ نحويٌّ، فهذه الاحتمالات والتجويزات النحوية ليست غريبة عنها، فقد وقع ذلك في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. ولا يستطيع أحدٌ أن يقرّر ما لفظَ به ابنُ مالكٍ إلا في ألفاظ قليلة لأجل مناسبات، كلفظة ميزه، ومفر، والعجب أنه يقبل مثل هذه الألفاظ، ويشكك في بقية ألفاظ الألفية، فسبحان الله. وكما يظهر من هذه الحكاية أنها كانت مشاغبة من تلميذ ابن مالك، فنهَرَه، وليس كما ساقه في المدافعة. **وقد** تكلّمَ عند ذكر اختلافات النسخ، وذكرَ أن «هذه الاختلافات ليست قليلة ليقال: إنها مما يحدث عادة بين نسخ الكتاب الواحد إذا كثرت نسخُه، بل كثيرة، تشمل الضبط، والتقديم والتأخير، وجعل كلمة أو عبارة مكان أخرى، بل زيادة بيت ونقصان بيت»[٥٧]. **قلتُ:** هي باعتبار النظم وألفاظه ليست كثيرة، وبعض هذه الاختلافات وردت مرة واحدة. **ثم** قال في ذلك: «وقد قلّبتُ في هذه الاختلافاتِ النظرَ، وأعدتها إلى خمسة أسبابٍ:

١ــ خطأ النسّاخِ، ومن أمثلة ذلك: جاء في نسخة (ظ١): كمحمودٍ، بالجرّ، في قول ابن مالكٍ في البيت (٤٣٩):

وقد يضـــاف ذا إلى اســـم مرتفع معنى، كـــ: **محمودُ** المقاصد الورِعْ

والصوابُ الرفع؛ لأنه خبرٌ مقدّمٌ»[٥٨]. **قلتُ:** وردت اللفظة بالجرّ في عدة نسخٍ خطية عتيقة، ووردت بالرفع كذلك، ووردت بهما في نسخ أخرى، فهل سيقدّم ما في النسخ الخطية، أم يرجّح كما يرجح الشـــراح والمعربون، وهذا ما فعله. فليس هذا من خطأ النسّـاخ، كما هو ظاهرٌ. **ثم** ذكر المثال الثاني؛ فقال: «وجاء في نسخة (أ): قصدا مكان نبذا في قولِ ابن مالكٍ في البيت (٧١٣):

وحـذفُ ذي الفـا قَـلّ في نثرٍ إذا لم يـكُ قولٌ معَهـا قـد نبـذا»[59][60]

قلتُ: نسـخة (أ) هذه هي نسـخة ابن هشـام، وهي الأصـل الذي قدّمه على غيرِه، فكيف يقال هذا في نسختِه، وكيف يقال بوجود الخطأ هذا مع مقابلته على نسخة ابن النحاس –كما قرّرَه هو–، وعنايته بالحواشي، لكن في الحقيقة أن الشطر كلّه مختلف في نسـختِه وليس آخره فقط؛ إذ الشـطر عنده: لم يك شـرطٌ معها قد قصـدا. فهذا لا يخفى أنه ليس من خطأ النسّاخ، وإنما هو اختلاف أشطار، أو قل: اختلاف إبرازاتٍ؛ تنزّلاً لمقولِه. **ثم** ذكر المثال الثالث؛ فقال: «وجاء في نسخة (أ): واحدٍ مكان أحدٍ في قول ابن مالكٍ في البيت (٧٣٠)[٦١]:

ومـــعَ غـــيـــرِ **أحـــدٍ** وإحـــدى .....

والمرادُ «أحد» مذكّر «إحدى»، لا واحد مذكّر واحدة. **قلتُ:** الخطأ هنا ظاهر من ابن هشـام نفسـه –سـهواً–، فهل يعدّ ناسـخاً هنا، أم عالماً بالنحو ممن يعتمد عليه في ضبط الألفية؟! **ثم** ذكرَ السبب الثاني بقولِه: «**٢ـــ ضبطُ الألفيةِ بالقياسِ اللغوي والنحوي دون الرواية**، فقد توسّع كثيرٌ من الشرّاح في شروحهم في ذكرِ ما يجوز في ألفاظ الألفية من ضـــبط لغوي ونحوي دون بيان لفظ روايتها»[٦٢]. **قلتُ:** بل هذا الواجب عليهم؛ إذ لم ينقل عن أحد أنه نقل ألفاظ الألفية بإعراب ما، ولا إخال ابن مالكٍ يقرّر لهم إعراباً واحداً في ألفاظِ ألفيّتِه، فمقصـدُهم حسـنٌ؛ حيث إنهم ذكروا هذه الأوجه بغية الوصـــول إلى مراد الناظم –ومنهم ابنه–. وهذه الأمور من مقاصـــد الشروح الرئيسية التي سارَ عليها جلّ الشرّاح في شروحهم، وقد فعل هو مثل ذلك،

وهو محقّقٌ لا شارحٌ! **وأردفه** بقولِه: «ولا يستبعد أن يتجاوز بعضُ نسّاخ الألفية ذلك إلى كتابة الألفية بهذه الأوجه، أو بعضــها، فيظنّ الناظرُ فيها حينئذٍ أن كل ذلك من لفظ الألفية وضبطها»[٦٣]. **قلتُ:** هذا تهويل وتعظيم، وأنت الذي طابقت الألفية على الشـــروح التي ذكرتها، ولم تخرج إلا بهذا المثال، وجعلت الأمر كأنه ظاهرة، وفي الحقيقة أن ذلك من الندور بمكانٍ. **ثم** أوردَ مثالاً لذلك؛ فقال: «ومن أمثلة ذلك: أن الهواريَّ جوّزَ الرفعَ في «طبقاً» في قولِ ابن مالكٍ في البيت (١١٦):

والثـانِ مبتـدًا، وذا الوصـــف خبَرْ إن في ســـوى الإفرادِ **طِبقاً** اســـتقرّ

وفي شـــرح المكودي أنه «يوجدُ في بعض النســـخِ: «طبقٌ» بالرفع»[٦٤]. **قلتُ:** هذه حالـة نـادرة جداً، ولم تقع إلا من المكودي وحده، ولا يليق أن يُجعل بهذا التهويل والتعظيم. **ثم** ذكر السبب الثالث قائلاً: «**٣. إصلاحُ بعض ألفاظ الألفية وأبياتها**، فقد يرى بعضُ المطّلعين على الألفية أن فيها ما يحتاج إلى إصـــلاحٍ، بتغيير كلمةٍ أو عبارةٍ، فينظم مكانها ما يصـــلح به هذا الخللَ، **وربما أدخَلَ بعضُ النّسّـــاخِ هذا الإصـــلاحَ في الألفية، حتى يظنّ أنه من رواياتها**، ومن أمثلة ذلك أنّ ابنَ عقيلٍ أصلحَ «سواه» في قول ابن مالكٍ في البيت (٧٤):

واســـمـاً أتـى، وكنيـةً، ولـقبَـا وأخّرنْ ذا إن **ســـواه** صـــحِبـا

إلى «سواها»، وقال: «ولو قال: (وأخرن ذا إن سواها صحبا) لَما وردَ عليه شيء»، ثم جاء السـيوطيُّ فذكرَ أنها رواية، وتبِعَه ابنُ حمدون، والخضـريُّ»[٦٥]. **قلتُ:** هل هذا اللفظ يناسب المقام، فهل يعدّ ابن عقيل –الذي ساقه مثالا في دعم كلامِه– من المطّلعين على الألفية !!. وهل يعدّ السيوطيّ –وهو مَن هو– من النّسّاخِ، بناء على المثالِ الذي ذكرَه، وكيف قبِلَ منه إثبات لفظة «ميزه» في البيت (١٠)، وغيّرَها في النظمِ، مع مخالفتِه لجميع النسـخ التي اطلع عليها، وترك ذكره على الجانب الآخر، وجعلَ اعتماده على تعديل ابن عقيل، ولا يخفى مثل هذا على السـيوطي –المشـهور بالتحرّي الشـديد–، وأنا أظنّ أن العبارة نسـخة لا رواية، كما هو في الشـرح، وذكره على سبيل العَرض لا الأصل، وشتان بين النسخة والرواية!. وهل ثمت أمثلة أخرى

لذلك، أم هو مثال واحد، أو أكثر، وعليه فهل يعمّم!، أو يجعل الكلام فضفاضاً؟! بل قد أوردَ هو في هوامش التحقيق كثيراً من ذلك، فكيف يورده هو، ويؤاخذ عليه غيره، مع الفرق بين المقصدَيْنِ؟! **ثم** ذكر السبب الرابع فقال: «**٤ـــ اختلاط ألفاظ الألفية بألفاظ الكافية الشافية**، فقد تختلط بعض ألفاظ الألفية بألفاظ أصلِها الكافية الشافية عند بعض النُّسّاخِ»[٦٦]. **قلتُ:** سبحان الله! تختلط بعض ألفاظ الكافية الشافية على النسّاخ! على اعتبار أنه محيط بهما، أو ينقل منهما، وهذا لا يتجه أبداً، خاصة أنه مما لا يدرك عند المطلعين على المتنَيْنِ فضلاً عن غيرهم، بل إن كثيراً من الشرّاح لم يطّلعوا على أصلِها الكافية الشافية، فكيف بالنساخ؟!، إلا إن كان المقصود بالنّسّاخ الشراح ونحوهم فحينئذ أشد!. **ثم** تابعَ بقولِه: «أو يدخِل بعضُهم بعض أبيات الكافية الشافية في الألفية، وليست منها، ومن ذلك: أنه جاء في جميع النسخ: اقتَصِرْ في قولِ ابن مالكٍ في البيت (٨٢):

..... بـــ(ذي، وذهْ، وتي، وتا) على الأنثى

اقـــــــتَصِـــــــــرْ

وجاء في حاشية نسخة (ظ١): «قُصِرْ»، وهو لفظ الكافية الشافية»[٦٧]. **قلتُ:** وهذا تناقض في هذا المثال بالذات، فهو قرّرَ أنه في جميع النسخ للألفية: «اقتَصِرْ»، ثم أورد ما ذكر في حاشية نسخة من شرح ابن الناظم على أنه من النُّسّاخِ؛ بل نصَّ فيها على أنه لفظ الكافية الشافية، ولا يبنى على ما في الحاشية قول، وبالذات على ما أصّلَه وسردَه!. **وأما** الأمثلة الثلاثة التي ذكرها فتحتمل أنها من تعديل ابن مالكٍ نفسِه، خاصةً أنه ذكرَ اعتمدَ على الكافية الشافية، وأبقى كثيراً من أبياتها بتمامها، وذلك نحو ربع الألفية، وأنه غيّر أشطاراً منها، أو غيّر أبعاضها –وهذا منها–، خاصة وأنه قال بتعدّد الإبرازاتِ، وعليه فقد يكون هذا من تحرير ابن مالك نفسِه. والمثالانِ الآخران: **الأولُ:** في البيت (٦٨٧): وستره في الألفية، وعند ابن الناظم وغيره: وسترها، وهو لفظ الكافية الشافية. **الثاني:** في البيت (٧١٥): وأولينها فعلا في نسخ من الألفية، وفي نسخ أخرى: وأولينها الفعلا، وهو لفظ الكافية الشافية؟

قلتُ: وعليه فلا يصـــح دعوى الاختلاط بين النظمَيْنِ فيهما، أو إدخال بعضـــها في بعضٍ. **ثم** ذكر السبب الخامس؛ فقال: «**ه ـــ ابنُ مالكٍ، فقد اشتهرَ بكثرة مراجعته كتبه، وتغيير ما يراه محتاجاً إلى تغيير**»[٦٨] . **قلتُ:** لم يذكر أحدٌ ممن ترجم لابن مالكٍ هذا الاشـتهار، والمثال الذي ذكرَه –بناء على هذا الاشـتهار– لا يصـحّ؛ لأنّ المقصـدَينِ مختلفانِ، وهذا لا يعدّ مراجعةً؛ بل إنشـاء قصـد جديدٍ، وإلا كان غيّر في الكتاب نفسِـــه فقط. ومَن اطّلعَ على ســـيرتِه ومؤلّفاته علِمَ أنه يعدّد تآليفَه –غالباً–، كالكافية الشافية والخلاصة، كليهما في النحو، والمالكية واللامية كليهما في القراءات السـبع، والاعتضـاد وتحفة الإحظاء كليهما في الفرق بين الضـاد والظاء، لكنه لا يراجعها بهذا القصـد ونحوه، ولو قصـد التحرير والمراجعة –إن سـلمنا جدلاً– لفعل مثل ما في إكمال الإعلام، وشـــتان بين المادتَيْنِ، بل الذي اشـــتهر عنه أن تآليفه وتصـــانيفه محرّرة. وهو غالباً ما ينظم شـيئاً، ثم يشـرحه. **ثم** دلّل على ذلك بقولِه: «وأقربُ مثالٍ على ذلك ما فعله في الكافية الشـــافية، فقد بقيَ يغيّر فيها ويصـــلح، حتى اختصـرَها في الخلاصـة (الألفية)، كما سبق بيانه»[٦٩]. **قلتُ:** اختصـاره يعني أنه تأليف مســـتقلّ، وكذلك هناك فرقٌ بين اختصـــارٍ إلى نحو الثلثِ، وبين تغييرِ بعض ألفاظِه، ولا يتوهم أن اختصـار الكافية الشـافية إلى الخلاصـة إبرازة؛ بل هما مختلفانِ، ولا ينبغي أن يقاس ما فعله في الكافية الشافية واختصاره الخلاصـة، على ما حرّرَه في ألفاظِ الألفية. **ثم** بنى على ذلك وجعل للألفية إبرازتَيْنِ بقوله: «ولذا أرى أنّ ابنَ مالكٍ فعل ذلك أيضـاً في الألفية، فبعدَ إبرازتِه الأولى للألفية غيّرَ فيها ما رآه محتاجاً إلى تغيير، وما زال يغيّر حتى كوّنت تغييراته إبرازةً أخرى للألفية»[٧٠]. **قلتُ:** سـيأتي الكلام عن الإبرازتَيْنِ، لكنه ذكر هنا هامشـاً أوردَ فيه ما يدلّل على أن ابنَ مالك كان يغيّر فيها، ونقَلَ عن السـيوطي في «نكتِه» أنه وجدَ في رسـالةٍ ألّفَها تلميذ ابن مالكٍ الشـمس البعليُّ، ذكرَ فيه أنه غيّرَ قبل موتِه: «تمييز حصـل» إلى «ميزه حصل»، وفيه: «لو قدّر أن الأولَ صوابٌ لم يجز أن يُقرأ إلا على ما أصلحه آخراً؛ لكونه رجعَ عن الأول، فلا ينسب إليه شيءٌ رجعَ عنه»، **وفيه ما يلي: الأولُ:** تغييره

قبل موته لا يعني بالضـــرورة أنه رجع عن الأول؛ إذ يجوز أنه أقرّ اللفظينِ، وليس هناك نصّ أنه اعتمَدَ نسـخة ورجع عما قبلها. **الثاني:** مَن أخذَ بالوجه الأول هو منه أيضـاً، وتناقلَه الناسُ، بخلافِ الثاني فإنه نقله البعليُّ، وذكرها الشـاطبيُّ ومَن تبِعَه. **الثالثُ:** هذا الكلام ليسَ في نسـخةٍ من النسـخ التي اعتمدها، ولا في رواية من الروايات، فكيف يعتمده، وهو مخالفٌ لما في النسـخ العتيقة. **ثم** زاد عليه بقولِه: «ويغلب على ظنّي أنّ أبرز من حملَ الإبرازة الأولى ابنُ الناظم بدرُ الدين، فإذا علمنا أن نسخةَ (أ) أكثر النسخ مخالفةً لنسخة ابن الناظم، وهي مقابلة على نسخة بهاء الدين ابن النحاس –تلميذ ابن مالك–، ترجّحَ أنّ ابن النحاس ممّن حمَل الإبرازة الأخيرة»[٧١]. **قلتُ:** هذا كلّه على غلبة الظن –كما قرّره بعد كلامه هذا–، وكأنّ المخالفاتِ لا تبلغ أن تسمى إبرازة أخرى، بحسب منهجه في إثبات اختلافات النسخ وفروقاتها، وحبذا لو أورد تلك المخالفاتِ في فهرس كما فعل بالكافية الشـافية؛ لأنّ العملَ للألفية، وهذا مكانها، لا الكافية الشـافية. **ثم** علّل للإبرازتينِ قائلاً: «والسـببُ في ذلك أن ابن الناظمِ بعد أن أخذَ عن أبيه الإبرازة الأولى للألفية وقع بينه وبين أبيه خلاف أوجبَ انتقاله إلى بعلبك، وبعد وفاةِ ابن مالكٍ عاد ابنُ الناظمِ إلى دمشقَ، وشرحَ ألفية أبيه شرحاً اقترَن بها، وانتشرَ معها أنّى طارت، فصار الغالبُ في أخذ الألفية بعد ذلك من طريق شـرح ابن الناظم»[٧٢]. **قلت:** لو أقررنا بمثل هذا الكلام وأغلبيّته، فليس هناك نسخة للألفية يمكن الركون إليها. ولا ينبغي لأجل تقرير شيء قائم على غلبة الظنّ أن نهدم أشـياء معروفة بداهة، أو نثبت خلاف الواقع. **ثم** تمَّم بقولِه: «ثم يوازنونها بنسـخ أخرى عن الإبرازة الأخيرة؛ مما أدى إلى اختلاط الإبرازتَيْنِ»[٧٣]. **قلتُ:** هل هناك ما يدعم هذا الكلام من كتابٍ، أو نقلٍ عن أحدٍ من العلماء –أو النّسّـاخ–، أم هو مجرّد تخرّصٍ. **ثم** ذكرَ أمثلة جعلها أسـباباً للإبرازتَيْنِ[٧٤]، وعلّل بين تلك الاختلافاتِ. **قلتُ:** هو في تعليلِه كالشـروح في تعليلهم وتقديمهم الوجه الذي يرونه مناسباً، ولا يعني بحال أنها الإبرازة الأخيرة –حسب رأيه–[٧٥]. **ثم** ختمَ كلامَه بقولِه: «**فإن قالَ قائلٌ:** لِمَ لم تثبت في التحقيق ما في الإبرازة

الأخيرة دون الأولى؟ **فأقولُ:** لأنّ ما قلته في الإبرازَتَيْنِ والفروق بينهما، وعزو هذه الفروق إلى الإبرازتَيْنِ، كلّه قائمٌ على غلَبة الظنّ المدعّم بالقرائن التي لا تصـــل إلى منزلة الأدلة والقطع»[٧٦]. **قلتُ:** وهذه القرائن لا دليل عليها سـوى الاجتهاد المحض، وهو في ســياقه توجيه تلك الاختلافات وعدّه إبرازتين مقارب لما يذكره الشــرّاح في ذكرهم الخلاف وتوجيهه ونحو ذلك، فلم لا يصـح لهم ما يصـح له؟!. **ثم** قال: «ولو وقفتُ على نسخةٍ، أو نسخ تامة العلوّ تبيّنُ هذه الفروق وتعزوها إلى إحدى الإبرازتَيْنِ لَمَا تَلَبَّثْتُ في إثبات ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى»[٧٧]. **قلتُ:** ربما ليس هناك هذا الذي ذكره؛ لأنه استنتاج خاص به، ورأي توصّل إليه –أو قل: اعتمله–، والواقع لا يخدمه، ولو توفّر لَمَا خفي واستتر، ولَذكرَه صـغار طلبة العلم فضـلاً عن كبارهم. **ثم** أكمَلَ بقولِه: «ولَمّا لم أجد –إلى الآن– هذه النســخ لم يكن بدٌّ من الاعتماد على منهج التحقيق القائم على تقديم أفضــل النســخ، وما اتفقت عليه أكثرُها»[٧٨]. **قلتُ:** هذا يعني أنّ هذه الطبعة –لمتن الألفية– لم تخرج بشـيء زائد، خلا بعض الخلافات التي أشـارت إليها الشـروح ليس إلا. **وأختمُ** بما ذكرَه عند وصـفه نسـخة أبي حيان – التي رمزَ لها بـــ(ب)– مدحَها بقولِه: «وبلَغَ الأمرُ بكاتبها أن كتب الألفية ...، **ومن دقّته** أنه كتب القوافي المقيّدة بحركاتها، وفوق الحركات سكون، فيدلّ بالسكون على أنها قافية مقيّدة، والحركة تبيّن حقّ الكلمة لو كانت في درج الكلام...»[٧٩]. **قلتُ:** هل يصـــحّ أن يمدحَ الفعل إذا وافق الهوى والغرض، أو تجعل ميزة، وعند مخالفته يكون العكس، ويتهم العالم والناســـخ وغيرهم. **وقريب** منه ما ذكره في آخرِه في الهامش، وهو: «من عادة بعض حفظ الألفية أنهم يحفظونها حفظ إنشـــاد، ... وفي الختمة الأخيرة يحفظونها حفظ إعراب». **قلتُ:** وهذا في المدحِ مماثلٌ لما قبله، وهو مخالفٌ –على كلامه– لِما أثبته الناظم ولفَظَ به!. **ومما يؤخذ عليه أيضـــاً:** –إيراده إصلاحات الشرّاح في حواشي التحقيق، وهو قد انتقدَ التغييرَ –أو اختلافات النسخ– في ألفاظ الألفية، فكيف يأتي بالإصـلاحات عليها؟!، ومع ذلك لم يستوعبها، أو أنه قد تخيَّرَ منها. –إيراده إعرابات بعض الأبيات من الألفية، دون أن يكون في البيت

أي خلافٍ لا بين النسخ ولا الشراح، وإنما هو في بيان معناه ونحوه، ولا علاقة لذلك بتحقيق ألفاظ الألفية، لكنه مشى على ما انتقد الشراح عليه. -إيراده بيان بعض معاني الأبيات دون غيرها، حتى وإن كان غامضاً، لأنّ هذا خلاف التحقيق الذي اختصّه للفظ الألفية. وأما **القاسم** فلم يذكر في نسخته الأولى هدفه من التحقيق وغرضه، وذكرَ ذلك في نسخته الرابعة -وهي نسخة الحواشي-، وأخبَرَ أنَّ ابنَ مالكٍ اختصرَ «الكافية الشافية» في «الألفية»، وأنها «امتازت بحسن النظم والسلاسة، والإحاطة بالقواعد النحوية، ومهمات القواعد الصرفية، مع ترتيب محكم لموضوعاتها، فحظيت بالقبول، وانتشرت في الآفاق، وأقبلَ العلماءُ عليها حفظاً وشرحاً، ولأهميتها ولاعتناء العلماء بها في الأمصار والأعصار؛ حققتها على عددٍ من نسخِها الخطيّة النفيسة، لتظهر كما وضعها ناظمُها»[٨٠]. وقد ذكرَ منهجه في التحقيق[٨١]، وأنا أختصرُ ما ذكره في ما يلي[٨٢]: **أولاً: في إثبات النصّ:** كأنه اعتمَدَ ما وردَ في أغلب النسخ، ورجّحَ الأصح معنى عند خلاف النسخ، والمشهور من قواعد الإملاء المعاصر، وأثبت عدّ الأبيات في أول بيتٍ، وميّزَ رؤوس المسائل وما يحتاج إلى إبرازِه منها بلون أحمر، وأضاف إليها علامات الترقيم. **ثانياً: في فروق النسخ:** أثبت في الحاشية الفروق المهمة بين النسخ، مكتفياً بتسمية رموز النسخ المخالفة للمثبت، دون الموافقة، ورمزَ للنسخ بالحروف بحسب الأقدمية، ونبّه على ما كان مصحفاً، أو غير متزن، خاصة في النسخ المتقنة، وهي: (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح،ك)، وأهمل ما سها فيه النسّاخ غالباً، إلا إن كان له وجه ولو ضعيفاً فيثبته، ويذكر عند اختلاف النسخ ما يعضد المثبت من كلام شراح الألفية، سواء صرّحوا بأرجحية الوجه المذكور، أو بيّنوا إعرابه، أو دلالة سياق الشرح عليه، مكتفياً بالمتقدمين عن من بعدهم، وكذلك ينقل كلام الشراح إذا وافقوا بعض الوجوه المرجوحة لبيان وجهها، وأن الفرق معتبر، وليس وهماً، وإن لم يجد ما يرجح بينها رجع إلى كتب اللغة وغيرها، وأعرض عن ذكر الفروق في الأجزاء الملفقة في النسخ، وكذلك ما تُصرّف فيها بقلم متأخر. **ثالثاً: في التعليق على المتن:** بيّنَ غريب

كلماته، ووضّـح ما أبهمه من المسـائل النحوية، وترجمَ لأعلامِه الواردين في النظم، وحوّل المقاييس والأوزان والأطوال إلى الحسـابات المعاصـرة. **رابعاً: راجع شـروح الألفية وحواشـي الشـروح التالية في إثبات أرجحية الفروق وما يتعلق بها**، وهي: شرح ابن الناظم، والبعلي، والمرادي، وابن هشام –وحاشيتاه على الألفية–، والبرهان ابن القيم، وابن عقيل، وابن جابر الهواري، وابن هانئ الأندلسـي، والشـاطبي، والمكودي، والمقريّ، والسـيوطي، والمكناسـي، والأشـموني، وابن طولون، والخطيب الشربيني، وإعراب الأزهري، والحطاب، وحواشي الشروح: كحاشية الأزهري على ابن هشام، وزكريا الأنصاري على ابن الناظم، وياسين العليمي، والسجاعي والخضري ومحمد محيي الدين على ابن عقيل، والصـبان على الأشـموني، وابن حمدون على المكودي. وراجع شرح الكافية الشافية؛ لكونها أصل الألفية. وقد أثبت في النسخة المحققة حواشـي التحقيق المتضـمنة لبيان فروق النسـخ، والتعليق عليها، وعزو المسائل، وشرح الغريب، وغير ذلك. **قلتُ:** انتُقِدَ القاسم في طبعته الأولى؛ لعدم بيانه منهج التحقيق واعتماده على أي نسـخة من نسـخ التحقيق المذكورة، لكنه بيَّنَ كامل منهجه في طبعته الرابعة –النسخة الأولى ذات الحواشي–، وسار على نهج التحقيق المعروف بين أهل التحقيق، ولم يشذ عن ذلك عموماً. فطبعة القاسم أعدَل الطبعات تحقيقاً ومنهاجاً، دون أن ينال من أحد ممن سـبَقَه. **وأما الخالديُّ** فقد ذكر أنه بالرغم من اشتهار ألفية ابن مالك، وكثرة المشتغلين بها في أيامنا، إلا أنها لم تحظ بإصدار علمي إلا ما صدر بعناية العيوني ـ ومدَحها ما شاء الله أن يمدح ـ، والقاسم، ثم قال: «ولأن الإنسـان مهما علا كعبه، ووَفرَ حظّه؛ فإنه مؤلّف من نقصٍ وكمال، ومقرونٌ بعَجزٍ وقوة، فقد وقع في تحقيق الشيخين الجليلين –العيوني والقاسم– أمورٌ دعت إلى تحقيق جديد للألفية، يلبي حاجات طائفة من طلاب العربية لم تجد بغيتها في طبعتهما»[٨٣]. **قلتُ:** لكن ما ذكرَه ليس فيه من نقص ولا عجز، وإنما هي وجهات نظرٍ، ولكلّ وجهة هو موليها، فهلّا اكتفى بذكر محاسـن طبعات الألفية دون النيل من طبعات مَن سـبَقه لأجل تقديم طبعته على طبعاتهم، أو أعرض عن ذكرهم

بالكلية. وهل هذه الأمور التي سيأتي ذكرها تدعو إلى تحقيق جديد؟! وهل ما فعله العيوني من الأمور المتعارف عليه عند أرباب التحقيق من مقدمات، وفهارس، وحواش داعية إلى تحقيق ليس فيه شيء حقيق يذكر، لو أخذنا بالرأي الذي يذهب إلى إعادة التحقيق لنقص أو نحو ذلك. **ثم** بدأ في ذكر الأمور؛ فقال: «**فطبعة العيوني قد يؤخذ عليها: أولاً**: إثقال الكتاب بالمقدمات، والفهارس، والحواشي، فهذه الأمور وإن كانت ضالة طائفة من طلبة العلم، إلا أنها ضارة بطائفة أخرى؛ لما يتبعها من غلاء سعر الكتاب»[٨٤]. **قلتُ:** سعر الكتاب ليس بذاك، خاصة لو قورنت طبعة العيوني بالخالدي، فكلا الكتابين يتراوح سعرهما ما بين ٣٥ـ٤٥ ريالاً سعودياً، ويصل في بعض المواقع الالكترونية إلى ٧٠ ريالاً سعودياً للكتابين، مع اختلاف شاسع في المحتوى والمضمون والإخراج. إما إثقال الكتاب –بحسب تعبيره– بالمقدمات، والفهارس، والحواشي فلا أطيل بالكلام؛ لأنّ الذي ترتّب عليه من غلاء سعر الكتاب فاسدٌ. **ثم** تابع بقولِه: «وصعوبة الحفظ والمراجعة منه، وكِبَر حجمه، وكثرة أوراقه، وتفرّق النظر في حواشيه»[٨٥]. **قلتُ:** نعم هذا صحيح لو كان قصده أن يجعله خالصاً للحفظ والمراجعة، لكن لم يكن ذلك مقصده، أو كان وقع في ما وقعت فيه، حيث إنه قال تحقيق وفعل ذلك، وأنت قلتَ: تحقيق، والذي خرج لا يمت إلى التحقيق إلا لماماً، وهو إلى نشرات المتن أقرب، فسبحان الله مَن ألّف الإنسان من نقص وكمالٍ. **ثم** ذكرَ المأخذ الثاني على طبعة العيوني بقولِه: «**ثانياً**: الخط اليدوي الذي كتبت به الأبيات كثير العيوب»[٨٦]. **قلتُ:** لم يذكر هذه العيوب، لكنها تظلّ وجهة نظر، لا أطيل بالردّ عليه، وبنى على ذلك تأثيراً لا علاقة للخط اليدوي به، إلا إن تكون العين نشأت وترعرعت على حروف الحاسوب فلن تبصر جمال الخط اليدوي. **ثم** ذكرَ أن ذلك: «يؤثّر على الطالب من جهتينِ: من جهة انزعاج العين، وعدم ارتياحها عند النظر للأبيات، وما يتسبب عنه من تشويش للذهن، ومن جهة صعوبة قراءة بعض الكلمات الملتصقة بعضها البعض، وبالتالي صعوبة حفظها»[٨٧]. **قلتُ:** بعض الكلمات الملتصقة بعضها ببعض حاصل في أغلب

الطبعات التي أضافت علامات الترقيم سواء طبعة الخطيب، أو العيوني، أو الفوزان، أو القاسم في نسخته الأولى، بخلاف طبعة الخالدي التي لم تدرج علامات الترقيم بين ألفاظ الألفية. وكذلك مثل هذا عائد إلى اختلاف حروف كلمات الشطر الواحد، وهذا غير خافٍ على أحد ممن عرَف العَروض وما إليه. **ثم** اتجه إلى طبعة القاسم؛ فقال: «وأما طبعة القاسم فقد يؤخذ عليها عدمُ بيان منهجه في التحقيق، وعدم إيضاح طريقته في التعامل مع اختلاف النسخ الخطية، ولا الأساس الذي قام عليه ضبط الأبيات وشكلها، فلا تلُمْ من لا يثق بطبعته، ولا يركن إليها»[٨٨]. **قلتُ:** نعم، صحيح أنه لم يتعرّض لذكر منهجه في التحقيق وما إليه، لكن معلوم أن عادة القاسم يخرج المتن على نسختينِ: الأولى للحفظ، والأخرى محتوية على الهوامش والتعليقات. لكن هل الحال يقاس عليكم، فلا يوثق بطبعتكم ولا يركن إليها؛ لأنك كذلك لم توضّح طريقة تعاملك مع اختلاف النسخ الخطية، خاصة عند خطأ النسخة الأصل التي اعتمدت عليها. وكذلك لا يوثق بطبعتكم ولا يركن إليها؛ لأنك خالفت المتعارف عند أهل التحقيق، وزعمت أنه تحقيق، والحقيقة أنها طبعة عن نسخة أوقاف حلب، أو طبعة خاصة للمتن، كما فعل القاسم. **ومن باب المناسبة** نمرّ على منهاج تحقيقه حيث قال في الفقرة الأولى: «١-اتخذت نسخة مكتبة أوقاف حلب أصلاً، وقد بيّنت أسباب اتخاذها أصلا عند الحديث عنها في وصف النسخ»[٨٩]. **قلتُ:** لكنه لم يذكر أن النسخة ملفقة -كما هو ظاهر من صورها-؛ لأنها ناقصة الأول، ومن الأمانة العلمية تبيين ذلك، اللهم إلا إن كان خفي عليه ذلك. **ثم** بيّن الفقرة الثانية بقولِه: «٢-جرّدتُ الكتاب من هوامش فوارق النسخ، ونقلتها إلى كتابي في شرح الألفية»[٩٠]. **قلتُ:** هذا مخالفٌ لما كتبه من أنها قوبلت على ست نسخ خطية نفيسة، وروّجه على ذلك، وهو مخالفٌ أيضاً لأبجديات علم تحقيق المخطوطات الحديث. **ثم** بيّن سبب فعلته بقولِه: «والسبب أنني أردت أن تكون هذه الطبعة خالصة للحفظ والمراجعة ...، أما شرح الألفية فهو المكان الأنسب لبيان فوارق النسخ»[٩١]. **قلتُ:** فرق بين التحقيق والتخليص للحفظ والمراجعة، وستأتي تتمة

الكلام على ذلك. وأما جعل الشرح المكان الأنسب لبيان فوارق النسخ فهذا شيء غريب لَم يعرف حتى عند القدامى في المخطوطات؛ حيث كانوا يثبتون الفروقات في الحواشي، ولم يقل به أحدٌ من أهل التحقيق الحديث عند تحقيق أي كتاب، اللهم إلا أن يقال إنها وجهة نظره فلا حرج. **ثم** عيّن خدمته لطبعته قائلاً: «وخدمتي لهذا المتن خدمة خاصة لطائفة من طلبة العلم المشتغلين بالألفية، وهم الحفاظ والمتعاهدون، والهوامش الكثيرة التي فيها فوارق النسخ مستكرهة لديهم –في الغالب–، وإرضاؤهم أحبّ إليَّ من المحافظة على أَلِفَه المتأخرون في التحقيق»[٩٢]. **قلتُ:** إذن لا داعي للزعم بأنها محققة على ست نسخ نفيسة، ومقابلة عليها، وتكون الطبعة حينئذ طبعة للحفاظ، الشأنُ في ذلك شأن طبعة القاسم الأولى الخاصة بالحفظ –التي انتقدَها–.، وكان القاسمُ فيها واضحاً، وهدفه غامض. وتكون طبعته بهذا الشكل نشرة للألفية، وليست بإصدار علمي –حسب تصنيف ذوي التحقيق–. وبناء على كلامه الأخير: تكون طبعة العيوني أيضاً لفئة من الناس، وإرضاؤهم عنده أحب إليه من غيرهم. **ثم** قال في بيان الفقرة الثالثة: «٣–حرّرتُ النص وفق قواعد الإملاء الحديث، وشكّلته بالشكل الكامل، كما ورد في نسخ الأصل»[٩٣]. **قلتُ:** هل نسخة الأصل مشكولة شكلاً كاملاً، لأنه قال عند وصفه النسخة: شبه كامل، فيعتمد على أيهما. **ثم** تمم بقولِه: «وضبطته بحسب قراءتِه العَروضية ضبطاً تاماً، فوضعت علامتَي الصلة (و،ي) في مواضع إشباع الضمة والكسرة، و(ن) صغيرة في مواضع نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها ....»[٩٤]. **قلتُ:** هل هذا الضبط العروضي –حسب قولك– موجود في نسخة الأصل؟ وهل هو متعارف بين كتبة الشعر، أو هو من ضبط كتَبة القرآن، وشتان بينهما. وأما النون الصغيرة فقد فاته أن يفعل ذلك عند التخلص من التقاء الساكنين، أو نحوه، وحقّه أن يُؤتى به؛ لأنه أكثر منه، أو مقارب له. **ومما يؤخذ عليه في ذلك:** أنه لم يعنَ بالأوائل –كألفات الوصل ونحو ذلك– كما فعل بالخواتم، وكلاهما واحد. **ختاماً:** هل يصح بعد كل هذه أن يقال: «فالناظر في هذه الطبعة يرى نسخة الأصل كأنها هي»[٩٥]!، بل هي نسخة مختلفة ومغايرة في

منهج الضبط وما إليه. **ثم** ذكر الفقرة الرابعة قائلاً: «٤-لم أعدل عما ورد في الأصل إلا إذا تبيّن لي خطؤه»[٩٦]. **قلتُ:** يعني أن النسخة ليست سليمة من الأخطاء، وكان حقّ الكلام أن يكون متصلاً بما قبله. **ثم** تابعَ بقولِه: «فحينئذ أثبت ما في النسخ الأخرى، وأبيّن العدول في الحاشية المنقولة»[٩٧]. **قلتُ:** كيف يكون هذا؟ وهو مناقض للفقرة رقم (٢)، فكأنه خلَط بين نسخة الألفية، ونسخة الشرح فيما يظهر-أو: تداخلت عليه-. **وذكر** الفقرة الخامسة بقولِه: «٥-قمت بتعشير الأبيات في الصفحات، فجعلت في كل صفحة عشرة أبيات فقط؛ ترتيباً لها، وتسهيلا لحفظها، والتعامل معها»[٩٨]. **قلتُ:** تعشير الأبيات للحفظ وجهة نظر، وأول مَن سار على ذلك في تحقيق المنظومات وطباعتها في عصرنا شيخنا د. أيمن سويد في تحقيقاته -وتبعه جمع غفير-، لكنه غير ملائم فنياً بحسب انتقادك الانزعاج والتداخل في طبعة العيوني، وهذا الأمر حاصل به؛ حيث إن العنوان كالبيت، وحقّه سطرٌ مستقل، وبالتالي تتفاوت الأسطر في الصفحة، وهذا لا يحقق الملائمة النظرية والفنية، فضلاً عن توزيع السواد (سواد الكلمات) والبياض (بياض الفراغات) في الصفحة. أما مسألة ترتيبها فلم أتوصّل إلى الترتيب المقصود، أهو لكل عشرة أبياتٍ من المنظومة -ولا أظنّه يقصد غير ذلك، لكن ما هو الترتيب الذي يحصل بجعل عشرة أبيات لكل صفحة،- أم هو ترتيب آخر لم أهتد إليه. وأما تسهيل الحفظ فوجهة نظرٍ أيضاً؛ إذ لا يقوى الأكثرية على عشرة أبيات في اليوم، ولو قسّم على أكثر من يوم فسيسقط الغرض من ذلك. وأما طريقة التعامل معها فغير متجه؛ لأنه لا يخلو من حالتينِ: **الأولى:** سرعة الوصول إلى الأبيات من خلال الرقم، وهذا حاصل بترقيم الأبيات، **الثانية:** تعامل مع تعشير الأبيات لم أدركه، ولعله قصد إلحاق التعليقات بينها، لكن هذه الطريقة ستتخلّف عند اختلاف العناوين مع الأبيات، وهي في الحقيقة ليست كثيرة. **وقال** في الفقرة السادسة: «٦-وضعت كلمة (صح) وكلمة (معاً) فوق بعض الكلمات»[٩٩]. **قلتُ:** هل وضعت فوق بعض الكلمات بحسب ما في الأصل، وعليه فقوله: والتزمت ذلك حشوٌ، أو يكون الكلام -مثلاً-: وضعت ... فوق الكلمات كما

وردت في الأصل. وهل كل كلمات (صح) من باب التصحيح ورفع الإيهام، أم قبيل تصحيح التصحيف ونحوه، وتعميةُ ذلك تسويق ليس إلا. وكذلك ظهر لي أن التصحيحَ والوجهينِ انقطعا في وسط الألفية، فكأن الناسخَ -أو الكاتب- انقطع عزمه، أو ربما لم تحفل الاختلافات بعد، مع أنها كثيرة فيما بعد، وقد كان يعتني قبل بأشياء ليست بذاك، فلفظة (صح) وقفت عند البيت ٤٩٤، ولفظة (معاً) انقطعت في البيت ٤٩٨، سوى موضع في البيت ٨٧٧ فقط، ومن الأمانة العلمية تبيين ذلك، إلا أن يكون غفل -أو ذهل- عن ذلك. **ثم** تابع بقولِه: «والتزمت ذلك بحسب ورودهما في نسخة الأصل دون غيرها من النسخ، وجعلتهما باللون الأحمر؛ لتمييزهما»[١٠٠]. **قلت:** هل ورد في غير نسخة الأصل، فإن كان ورد في غيرها فلِمَ لَم يُذكر في وصف النسخ، ومن الأمانة العلمية بيان ذلك -بحسب ما تعاطاه-. وهل جعله بالأحمر كذلك في نسخة الأصل، أم لا؟ وعليه فهل جعل أحد الوجهين بالأحمر في مواطن دون أخرى من الأصل، أم لا، أم هي اختيارات للمحقق. ولم تظهر شخصيته إلا في اعتماده على النسخة الحلبية، وإضافته (صح) و(معاً) من المخطوطة. وأما فاؤه بما زعم واختطّه لنفسه فقد سبق التعليق على ما ذكره، وأزيد هنا: تضاربت أقواله في التحقيق المذكور، فمرة يذكر أنها مقابلة على ست نسخ خطية، كما في الغلاف، ومرة يذكر أنها محققة على ست نسخ[١٠١]، ومرة يخبر بأن «الناظر في هذه الطبعة يرى نسخة الأصل كأنها هي»[١٠٢]. ومرة يذكر أنه صرَفَ تامّ عنايته إلى أبياتها وألفاظها[١٠٣]، وأنه جرّدها من الهوامش والتعليقات[١٠٤] فأين المقابلة المذكورة؟ وأين التحقيق المتعارف عليها. **وأما الحضرمي** فقام تحقيقه على المخطوطات الثلاث -سيأتي ذكرها-، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، وألحق في هذه الطبعة: طبعات الفوزان، والعيوني، والخالدي. ولم يذكر هدفه من التحقيق ولا غرضه، وإنما ذكرَ أن جلّ همّه أن يكون الكتاب للحفظ، يعني أن الحاجة ماسة إلى طباعة الألفية وتوفيرها للناس. وذكرَ بعض الاختلافات بوجه الاختصار جداً متخيّراً لها، وربما أحال إلى الطبعات المذكورة لمن رغب الاستزادة.

وأما **الوهراني** فقام تحقيقه على الشروح المعتمدة، كابن الناظم، والشاطبي، والمرادي، والمكودي، وابن عقيل، وحاشية الخضري عليه، والصبان على الأشموني، وإعراب الأزهري، كما اعتمد على بعض الطرر الشنقيطية[١٠٥]. وذكرَ أنه رغب في تقديم ألفية ابن مالك في حلة بهية، بعد اعتنائه بضبط الحروف وشكلها شكلاً تاماً، مبيناً ما ورد في بعض ألفاظها من الفروقات مما صحت به الرواية من الأوجه الجائزة، أو احتملتها المعاني، ووجد ذلك في شروحاتها المعتبرة، مع عزوها إليها[١٠٦]. واعتمدَ في المتن من الأوجه الجائزة ما في جلّ الشروح والحواشي، أو كان أنسب للوزن[١٠٧]. وذكرَ الاختلافات واختار منها، وذكر وجهها وإعرابها من الشروح.

المطلبُ الرابعُ: ضبطُه المتن، والإضافات التي ألحقها عليه:

أما **الخطيب** فقد ضبط المتن كاملاً ضبطاً واحداً، مكتفياً بوجه واحدٍ في النص، وأشار إلى الاختلافات في الحاشية، ورمزَ إلى التضمين بين الأبيات بوضع علامة (=) آخر البيت، وقام بترقيم الأبيات من أول الألفية إلى آخرها، وتفرّد بترقيم الأبواب عن غيره، وتفرّد بالمغايرة في استعمال الأقواس وعلامتي التنصيص، فالأول لإبراز بعض الكلمات، أو الحروف، والآخر للأمثلة ونحوها، **ولعله أول من فعله –حسب اطلاعي–**. وأما **الفوزان** فقد ضبَطَ المتن كاملاً، واكتفى بوجهٍ واحدٍ؛ حتى لا يتشتت الطالب، وأضاف ترقيماً للأبيات، وكذلك أضاف الأقواس لإبراز الكلمات، والأمثلة، والأدوات، ونحو ذلك. وأما **العيوني** فقد ضبطَ المتن ضبطاً كاملاً، وذكرَ أكثر من وجهٍ في كثير من الألفاظ، وأضاف الأقواس إليها –كالفوزان–، ووضع علامة (–) بعد البيت للدلالة على ارتباطه بما بعده، ووضع (.) لدلالة انفكاكه عما بعده عند الالتباس، كما حرص على وضع الواوات والياءات اللاحقة بهاء الكناية (هاء الضمير المفرد المذكر)، كما أظهر التنوين المتحرك بحركة النقل، أو بحركة التخلّص من التقاء الساكنين، أظهره نوناً صغيرة محرّكة. وأما **القاسم** فقد ضبط المتن ضبطاً كاملاً، واكتفى بوجهٍ واحدٍ في النص، مع إضافته علامتي التنصيص مكان الأقواس عند غيرِه، وتفرّد بإضافة اللون الأحمر لبداية كل مسألة. وأما **الخالدي**

فقد ضبَطَ المتن ضبطاً كاملاً، وذكر أكثر من وجهٍ في النص بحسب النسخة التي اعتمدَ عليها، مع ترقيمه للأبيات ترقيماً كاملاً عن يمين البيت، وترقيمه أبيات كل عنوان عن يسار البيت، ووضع علامتي الصلة في مواضع إشباع الضمة والكسرة، كما وضع نوناً صغيرة مكان نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ووضع كلمتي (صح) و(معاً) بحسب ما وردت في نسخة الأصل التي نقل عنها طبعته. وأما **الحضرمي** فقد ضبَط المتنَ كاملاً، مع ذكره أكثر من وجه في المتن عند تساوي الأقوال، وعدم أرجحية أحدهما على الآخر[١٠٨]، كما استعمل الأقواس –كالفوزان–. وأما **الوهراني** فقد ضبط المتن ضبطاً كاملاً، واقتصر على وجهٍ واحدٍ في النص، واستعمل الأقواس –كالفوزان–.

المطلب الخامس: ذكر النسخ الخطية التي اعتمد عليها المحققون المذكورون:

لم يتطرّق الخطيب ولا الفوزان في اعتنائهما لذكر النسخ الخطية، وإن أشاروا إلى ذلك في ثنايا الألفية. وأما العيونِيُّ فكان له قصب السبق في البحث عن نسخ ألفية ابن مالكٍ العتيقة، وهو الذي فتح الباب لمَن بعده في ذلك. فالعيونِيُّ اعتمَدَ على (٦) نسخ خطية، ثلاث منها للألفية، ونسختانِ لشرح ابن الناظم، وواحدة لإعراب ابن طولون. والقاسم اعتمَد في نسخته الأولى على (١٢) نسخة خطية، سبع منها للألفية، وخمس منها لشرح ابن الناظم. واعتمَدَ في نسختِه الأخرى على (١٦) نسخة خطية، إحدى عشرةَ نسخة منها للألفية، وخمس منها لشرح ابن الناظم. واعتمدَ الخالديُّ على ستّ نسخ خطية للألفية. واعتمدَ الحضرميُّ على ثلاث نسخ خطية، وحاشية الخضري على ابن عقيل، ومطبوعات الفوزان، والعيوني، والخالدي. واعتمد الوهرانِيُّ على الشروح المعتمدة، ونسخةٍ وحيدةٍ متأخرةٍ جدّاً.

بيانُ هذه النُّسَخِ:

وأنا سأذكَرَ ما اعتمَدَ عليه العيونِيُّ من نُسَخِ الألفية –وأؤخّر ذكر نسخ الشروح–، ثم مَن بعده بالترتيب الزمني لصدور تحقيقاتهم: **١ـ نسخة رئيس الكتاب، في سليمانية تركيا، برقم (١٠٣٩)، وهي بخطّ ابن هشام، كتبت سنة ٧٢٢ هـ، في أوائل حياته.**

وقد اعتمدَ عليها العيوني، وكذلك القاسمُ في نسختَيْهِ، والخالديُّ، والحضرميُّ. **٢. نسخة عارف حكمت بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية المنورة، برقم (٤١٥/٨٠)، وعليها إجازة أبي حيان النحوي سنة ٧٤٤ هـ**، وهي مشكولة شكلاً كاملاً. وقد اعتمدَ عليها العيوني، وأشادَ بها، وكذلك القاسمُ في نسختَيْهِ. **٣ـ نسخة محفوظة في مكتبة الملك فهد بالرياض**[١٠٩] **برقم (١٣٨٧)، كتبت سنة ٧٣٢ هـ**، وعليها إجازة للحسين بن محمد اليونيني. وقد اعتمدَ عليها العيوني، والقاسم في نسختَيْه. **٤ـ نسخة شهيد علي باشا، بسليمانية تركيا، برقم (٢٣٣٤)، كتبت سنة ٦٩٨ هـ**، وعليها إجازة الفيروزآبادي. وقد اعتمدَ عليه القاسم في نسختَيْه، والخالديّ. وهي أقدم نسخةٍ عثِرَ عليها حتى الآن. **٥ـ نسخة المتحف البريطاني، برقم (٢٨-B ٢٥٢٢٧)، كتبت سنة ٧٢٨ هـ**. اعتمد عليها القاسم في نسختَيْه وحده. **٦. نسخة مكتبة الأوقاف الكويتية، برقم (خ٢٧٢)، كتبت سنة ٧٤٤ هـ**، وهي نسخة مقابلة، ومشكولة، وفيها خرم وتلفيق. اعتمد عليها القاسم في نسختَيْه وحده. **٧. نسخة آيا صوفيا بتركيا، برقم (٤٤٤٧)، كتبت سنة ٧٩٦ هـ**، وهي مقابلة، وعليها إجازة لمحمد بن محمد العجلوني. اعتمد عليها القاسم في نسختَيْه وحده. **٨ـ نسخة يوسف زاده، بقونية تركيا، برقم (٦١٣٣)، كتبت سنة ٧١٩ هـ**، وهي مقابلة على نسختَينِ عتيقتَيْنِ، **ومقروءة على أبي حيان (ت: ٧٤٥ هـ)، وابن عقيل(ت: ٧٦٩ هـ)، وابن السرّاج (٧٤٩ هـ)**. اعتمد عليها القاسم في نسختِه الثانية وحده. **٩. نسخة أوقاف حلب**، وهي محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، بدمشق سوريا، **برقم (١٤٢١٣)، كتبت قبل سنة ٧٣٢ هـ، وعليها إجازة من تلميذ الناظم محمد بن عبد الرحيم السلمي**، خطيب بعلبك في شعبان من السنة المذكورة. أشار إليها العيونِيُّ وكان متشوّفاً للحصول عليها، ولم يتيسر له. وقد اعتمد عليها الخالديُّ، وكذلك القاسمُ في نسختِه الثانية. **١٠ـ نسخة ظاهرية دمشق بسوريا، برقم (١٠٢٧٠)، كتبت سنة ٧٣٦ هـ**، وفي آخرها إجازة، وهي مشكولة في الغالب، وفيها تصحيحات، وإلحاقات، وفروقات نسخ، وبلاغات، وعلامات مقابلة، وفيها خرم. اعتمد عليها

القاسم في نسخته الثانية وحده. **١١ـــ نسخة مجمع اللغة العربية بدمشق، برقم (١٠٤١)، كتبت سنة ٧٤٠ هـــ**، قليلة الضبط، وفيها خروم متفرقة. اعتمد عليها القاسم في نسختِه الثانية وحده. **١٢ـ نسخة مكتبة آيا صوفيا، برقم (١٩٦٢)**، وهي نسخة مقابلة على نسخة مقابلة، ومشكولة شكلاً كاملاً، ليس عليها تاريخ نسخٍ، وفيها ذكر لفوارق النسخ[١١٠]. **١٣ـــ نسخة عاطف أفندي، بتركيا، برقم (٢٤٢١)**، وهي نسخة مضبوطة ضبطاً كاملاً، ليس عليها تاريخ نسخ. اعتمَدَ عليهما الخالديُّ وحده، وكأنّ القاسمَ أهملهما في نسختِه الثانية لعدم وجود تاريخ نسخ عليهما. **١٤ـــ نسخة مكتبة راغب باشا، بإسلامبول تركيا، برقم (١٤٥٨)**، وهي نسخة جيدة، كتبت سنة ٨٦٧ هـــ، مقابلة على نسختَيْنِ. اعتمَدَ عليها الخالديُّ وحده، وكأنّ القاسمَ أهملَها؛ لتأخّرها. **١٥ـــ نسخة خطية عليها تاريخ ١٣٠٩ هـــ**. اعتمدَ عليها الوهرانِيُّ وحدَه، وهي متأخرة جدّاً، وليته ما ذكرَها، وبقي على ما ذكرَه من اعتمادِه على الشروح.

المطلبُ السادسُ: مقاربات ومفارقات بين هذه الطبعات والتحقيقات:

بعد ما طاف القلم، وســـرّح النظر، وفاتش الفكر حول تحقيق المنظومات، وخص ألفية ابن مالك أنموذجاً، يمكن أن نســـجل بعض المقاربات والمفارقات بين هذه الطبعات والتحقيقات، فنقول: إنّ ما قامَ به العيونيُّ من جهدٍ وعَنَتٍ يحمد له فيشـكر عليه، وما قدّمه من غيرةٍ على لفظ ابن مالكٍ محمودٌ له، وما أتحف به من نفائس، ومقارناتٍ، ونكاتٍ درٍّ وغرر، تابَعه غيرُه عليه، وبعضُـــهم أخذ منه ولم يذكره، أو ينسب الفضل له، فجزاه الله خيرا كثيرا. وإن القاسم هو أجود مَن قام بالتحقيقِ حسب أصـــول التحقيق وقواعده، ويقاربه العيوني. وإن الخطيبَ أول مَن اعتنى بالألفية من المحققين الأكاديميين –حســـب اطلاعي–. أثبتَ العيونِيُّ أكثر من ضـــبط في نصّ الألفية في بعض ألفاظِها، وكذلك فعل الحضـرميُّ، وكذلك الخالديُّ بناء على نسـخة أوقاف حلب، في حين إن البقيةَ اكتفوا بذكرِ وجهٍ واحدٍ في نصّ الألفية. اعتمَد الفوزانُ في إثبات نص الألفية على اللفظ المشـــهور بين الدارســـين، واعتمَد العيونِيُّ والقاسمُ في إثبات نص الألفية مذهب التلفيق بين النسخ، واعتمد الخالدي على نسخة

أوقاف حلب، واعتمد الحضرمي على نسخة الطيبي الأزهري. إن الخطيبَ والفوزان والعيونِيَّ والحضرميَّ كلهم استخدموا الأقواس، غيرَ أنّ القاسم استبدلَ الأقواس بأقواس التنصيص، وأبدع الخطيب وتفرّدَ بالتفريق بينهما. إن الخطيب هو أول من استعمل التضمين، وتبعه العيوني، وزاد عليه إدراج نقطة آخر البيت إن كان الكلام موهماً. إن الناحية الجمالية لإخراج نص الألفية تختلف من شخص إلى آخر، والاستفادة من ذلك في حدود الصفحة المطبوعة، وأفضلهم من حيث توزيع الأبيات مع مساحة الكتلة الفراغية: القاسم في نسخته المجردة، ثم العيوني، وأفضلهم من حيث حجم نص الألفية للكتلة الطباعية: العيوني، ثم الخالدي، ثم القاسم في نسخته المجردة، ثم الوهراني، ثم الفوزان، ثم الخطيب، ثم القاسم في نسخته ذات الحواشي. وأفضلُهم من حيث التناسق عموماً: القاسمُ في نسختِه المجرَّدة، ثم العيونِيُّ والخالديُّ، ثم الحضرميُّ والوهرانِيُّ، ثم الفوزانُ والخطيبُ. إن مادة مقدمة تحقيق العيوني وفهارسه المحلقة ذكرَها في بحثه «سيرة ألفية ابن مالك: تأليفاً، وإبرازاً، وتحقيقاً»[١١١]، وكثير منها بألفاظها، وحَقُّ ذلك أن يكون في بحث مستقل، لا أن يكون ضمن التحقيق، وكان عليه أن يفرّق بين المقصدين والأسلوبين؛ بل هو في بحثِه ذكرَ أشياء فاتته في مقدمة التحقيق، فكانت عبارته موهمة في تحقيقه. إن العيونِيَّ هو أول مَن أشارَ إلى نسخة أوقاف حلب، ولم يتيسّر له الاطلاع عليه، واعتمدَ عليه مَن حقَّق بعده. إن القاسم أكثرهم اعتماداً على المخطوطات العتيقة. إن القاسم أكثرهم اعتماداً على شروح الألفية. إن بين طبعة العيوني وغيرها من الطبعات زهاء عشر سنوات، مما أتاح لغيره –كالقاسم، والخالدي– الوقوف والاطلاع على نسخ أقدم مما عند العيوني. إن نسخة القاسم ذات الحواشي تنسيقها الفني ليس بذاك، ففي كثير من الصفحات فراغات وبياضات، وحلّها قد يكون متيسّراً. إن العيوني تفرّدَ بإيراده إصلاحات الشرّاح في حواشي التحقيق. إن العيوني قدّم بمقدمةٍ ضافية عن الألفية. إن العيوني أورد فهارس للفروقات بين الكافية الشافية وبين الألفية. إن طبعة

الخالدي عن نسخة أوقاف حلب، وليست مقابلة على ست نسخ خطية كما أوهم. كأن الخالديَّ اختلَطَ عليه الكلام بين نسخة الألفية، ونسخة الشرح.

ملحَقٌ: في ذكر نماذج مصورة من طبعات ألفية ابن مالك وتحقيقاتها:

أسوق **أولاً** نماذج من طبعات ألفية ابن مالك ونشراتها خلال القرن المنصرم، ومطالع القرن الحالي –ولم أستوعب ذلك؛ لأنه لم تخلو دولة من الدول إلا وطبعت الألفية، وكثير منهم طبعوها مراراً وتكراراً–.

ثم **أتبع** ذلك بالتحقيقات الحديثة التي تناولتها في البحث؛ حتى يُعلم الفرق بينها وبين ما سبقها، من جهاتٍ عدة، من حيث الألفاظ وما الجديد فيها، ومن حيث توزيع الأبيات في المساحة الورقية، ومن حيث الاعتناء والضبط والإخراج الشكلي، وغير ذلك:

أولاً: نماذج من طبعات ألفيّة ابن مالك ونشراتها:

صورة من طبعة الألفية عن المطبعة الإسلامية، سنة ١٩٠٧م	صورة من طبعة الألفية، بعناية أحد المستشرقين
صورة من طبعة الألفية، عن المكتبة الشعبية، لبنان	صورة من طبعة الألفية عن المكتبة التجارية (دار الكتب المصرية) مصر، سنة ١٣٥١–١٩٣٢
صورة من طبعة الألفية، ضمن مجموع مهمات المتون	صورة من طبعة الألفيّة، عن دار الكتب العلمية، لبنان
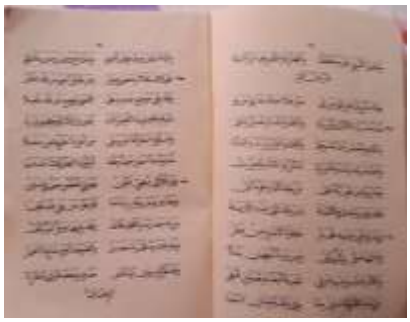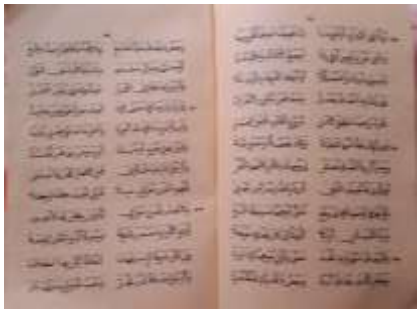
صورتان من طبعتين بمقاس الجيب، الأولى بدار ابن خزيمة، والأخرى بدار السلام

صورتان من طبعة الألفية، سورابايا، اندونيسيا

ثانياً: نماذج من تحقيقات ألفية ابن مالك:

صورتان من طبعة الألفية، بتحقيق الخطيب

صورة من طبعة الألفية، بتحقيق الفوزان

صورة من طبعة الألفية، بتحيق العيوني

الألفية، بتحقيق القاسم (من غير الحواشي)

صورة الألفية، بتحقيق القاسم (ذات الحواشي)

الفية ابن مالك — حروف الجر، الإضافة ٣٩

٣٠٠ وبعد مِنْ وعَنْ وفي ورُبَّ ورُبْ ... فلم يَعُدْ عن عَمَلٍ قد عَلِمَا ١١

٣٠١ وربَّ بعد رُبَّ والكافِ فقَدْ ... وقد يليهما وجَرَّ لم يُكَفّ ١٢

٣٠٢ وخُصِّصَتْ رُبَّ فجُرَّتْ بعد بَلْ ... وألفا وبعد الواوِ تاءَ ذا العَمَلْ ١٣

٣٠٣ وقد يجرُّ بِسِوَى رُبَّ تالي ... حذفٍ وبعضُهُمُ يُرَى مُطْرِيا ١٤

الإضافة

٣٠٤ لولا تلي الإضمارَ أو تليهِنا ... مِمَّا تُضِيفُ الحذفَ فَطْورِ سِينا ١

٣٠٥ والثانيَ اجْرُرْ والسِوَ مِنْ أو في إذا ... لم يَصْلُحِ الا ذا وذا والامْ حُذا ٢

٣٠٦ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أوّلا ... أو أعطِهِ التعريفَ بالذي تلا ٣

٣٠٧ وإنْ يُضَايِهِ المُضافُ يُفْعَلُ ... وصفًا فعَنْ تنكيرِهِ لا يُعْزَلُ ٤

٣٠٨ كذا رَبِ راجيًا عظيمَ الأمَلْ ... مُروِّعَ القلبِ قليلِ الحِيَلْ ٥

٣٠٩ وفي الإضافةِ اسْمُها لفظيّهْ ... وتلك محضةٌ ومعنويّهْ ٦

٣٤ — نائب الفاعل

الإضافة

٣٠٠ لولا تلي الإضمارَ أو تليهِنا ... مِمَّا تُضِيفُ الحذفَ فَطْورِ سِينا

٣٠١ والثانيَ اجْرُرْ والسِوَ مِنْ أو في إذا ... لم يَصْلُحِ الا ذا وذا والامْ حُذا

٣٠٢ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أوّلا ... أو أعطِهِ التعريفَ بالذي تلا

٣٠٣ وإنْ يُضَايِهِ المُضافُ يُفْعَلُ ... وصفًا فعَنْ تنكيرِهِ لا يُعْزَلُ

٣٠٤ كذا رَبِ راجيًا عظيمَ الأمَلْ ... مُروِّعَ القلبِ قليلِ الحِيَلْ

٣٠٥ وفي الإضافةِ اسْمُها لفظيّهْ ... وتلك محضةٌ ومعنويّهْ

٣٠٦ وصِلْ أل بما أضيف محضا مُعتمَرْ ... إن وُصِلَتْ بالثانِ كالجعدِ الشعَرْ

٣٠٧ أو بالذي له أُضيفَ الثاني ... كالرأسِ ضاربِ رأسِ الجاني

٣٠٨ وقولِنا في الوصفِ غاية إذ وقع ... تُنْسَى لو جُعِلا سببًا للتبع

٣٠٩ وبعضُ ما يُضافُ حكمُ اتّبع ... يلازمُ اسمًا ظاهرًا حيث وقع

٣١٠ وبعضُ ما يُضافُ حكمُ اتّبع ... يلازمُ اسمًا ظاهرًا حيث وقع

٣١١ وبعضُ ما يُضافُ لفظًا نُكِّرا ... وبعضُ ما قد يُضافُ لفظًا عُرِّفا

٣١٢ وبعضُ الاسمِ يُضافُ أبدا ... وبعضُ ما يُضافُ قد يأبى الفِدا

٣١٣ وبعضُ ما يُضافُ حكمُ اتّبع ... يلازمُ اسمًا ظاهرًا حيث وقع

٣١٤ كذا ومِثْلُ الذي وذو وذا معا ... وبعضُ أسماءِ الجهاتِ والذي

٣١٥ والرسمُ إضافةٌ إلى الجُمَلْ ... حيثُ وإذا ومذ ومُذْ ومُنْذُ وهَلْ

٣١٦ يُجَرُّ إذا كانا بمعنى كالذي ... أضِفْ حوالَيْ نحوَ احْمَرَّ احمرارُ عاجِلِ

٣١٧ وإن تُضِفْ ما كالذي فقد أجَرّ ... وحذفَ ما أضيفَ عوِّضْ يُنْوَ

٣١٨ وقبلَ فعلٍ غيرِ ماضٍ أو مُنَزَّلْ ... أضِفْ وبعدَ بعضِ ما لها عُمِلْ

الإضافة

٣٨٥ لولا تلي الإضمارَ أو تليهِنا ... مِمَّا تُضِيفُ الحذفَ فَطورِ سِينا

٣٨٦ والثانيَ اجْرُرْ والسِوَ مِنْ أو في إذا ... لم يَصْلُحِ الا ذا وذا والامْ حُذا

٣٨٧ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أوّلا ... أو أعطِهِ التعريفَ بالذي تلا

٣٨٨ وإنْ يُضَايِهِ المُضافُ يُفْعَلُ ... وصفًا فعَنْ تنكيرِهِ لا يُعْزَلُ

٣٨٩ كذا رَبِ راجيًا عظيمَ الأمَلْ ... مُروِّعَ القلبِ قليلِ الحِيَلْ

٣٩٠ وفي الإضافةِ اسْمُها لفظيّهْ ... وتلك محضةٌ ومعنويّهْ

٣٩١ وصِلْ أل بما أضيف محضا مُعتمَرْ ... إن وُصِلَتْ بالثانِ كالجعدِ الشعَرْ

٣٩٢ أو بالذي له أُضيفَ الثاني ... كالرأسِ ضاربِ رأسِ الجاني

٣٩٣ وقولِنا في الوصفِ غاية إذ وقع ... تُنْسَى لو جُعِلا سببًا للتبع

٣٩٤ وبعضُ ما يُضافُ حكمُ اتّبع ... يلازمُ اسمًا ظاهرًا حيث وقع

٣٩٥ ولا يُضافُ اسمٌ لِما به اتّحد ... مَعْنًى، وأوّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

٣٩٦ وبعضُ الاسماءِ يُضافُ أبدا ... وبعضُ ما قد يأبى لفظًا عُرِفْ

٣٩٧ وبعضُ ما يُضافُ حكمُ اتّبع ... يلازمُ اسمًا ظاهرًا حيث وقع

(١) جاء عند الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٤/١٦٠-١٦٨): «لا يتنال» بالتاء بدل الزاي، وهي مخطوطة في شرحه، وذكر أنه في بعض النسخ: «لا يَنَال» بالياء بمعنى واحد.

٢٥

صورة طبعة الألفية، بتحقيق الخالدي — صورة من طبعة الألفية، بتحقيق الحضرمي

صورة من طبعة الألفية، بتحقيق الوهراني — صورة من طبعتي للألفية (تحت الإعداد)

الهوامش:

(١) **ينظر في ترجمته:** طبقات الشافعية للسبكي (٦٧/٨)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (ص ٢٠١)، طبقات الشافعية للإسنوي (٢٥٠/٢)، طبقات الشافعية لابن كثير (٨٢٣/٢)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٤٦٩/١)، بغية الوعاة (١٣٠/١)، شذرات الذهب (٤٨٣/٥).

(٢) ينظر: الألفية للعيوني (ص٣١)، وفهارسه (ص ٢٠٧) و(ص ٢٠٩) و(ص ٢١٠).

(٣) وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتابي: كتابة الأشعار قديماً وحديثاً في المخطوطات والمطبوعات.

(٤) ويقاربه: هل المكتوب مقدّم على المسموع، أو: هل يركن إلى ما في المخطوط ويقدّم، وليس هذا محلّ بحثِه.

(٥) ينظر –مثلاً–: قواعد التحقيق (ص ٩ و١٥)، وتحقيق النصوص ونشرها (ص ٤٦).

(٦) ينظر –مثلاً–: تحقيق النصوص ونشرها (ص٢٩. ٨٤) .

(٧) وهذا الغرضُ لا يلزم منه كثرة الكلام والتنقيص من الآخرين، نعم من حقّه أن يذكر الحسنات والميزات في طبعته.

(٨) ليس في جميع منظوماته، وإنما وقفت على منظومة من منظوماته المتأخرة –وهي ألفية التوحيد–، ولعله ليس منه، والله أعلم.

(٩) ومن الجميل ما يفعله البعض من جعل النص في أعالي الصفحات وترك فراغات أسفلها بقدر نصفِها أو ثلثَيها.

(١٠) **والناسُ في وضع الحواشي أصناف:**

صنف يفصل بين الكلمة والأخرى برقم الحاشية، وغالباً ما يزاحم الشطر به، وربما اضطر إلى جعل الشطرين في سطرين بسبب ذلك، كالقاسم في تحقيقاته وتفريقه بين نسخ الحواشي وعدمها. **وصنف** يضع الرقم فوق الكلمة، وهذا غالباً لا يزاحم الشطر، لكنه سيضطر إلى مباعدة الأسطر بعضها عن بعض، كالحكمي في أغلب تحقيقاته، ومحمد علوي المالكي في تحقيقه ألفية العراقي في السيرة، وكذلك أيمن سويد في غالب تحقيقاته لكنه يؤخر الحواشي إلى آخر المتن. **وصنفٌ** يضع الهوامش –سواء كانت في الصفحة نفسها، أو آخر المتن– مشيراً إلى رقم البيت، كالعيوني –للأول–، والغامدي –للثاني–.

(١١) وهي مفقودة غالباً عندهم.

(١٢) في تحقيقه للشاطبية، والدرة، والطيبة، والجزرية، والتحفة، والتنقيح.

(١٣) وهوامشه قليلة، بحسب ما يملي عليه التحقيق.

(١٤) في جميع تحقيقاته، كالجزرية، والمفيد، والعقيلة، والشاطبية، والدرة، والطيبة، وهو أول مَن سار على ذلك في المنظومات العلمية –أو التعليمية–.

(١٥) في تحقيقاته كالمورد، والجزرية، والفرائد، والشاطبية، والدرة، ومنظوماته كالتوجيهية وغيرها.

(١٦) في تحقيقاته كالشاطبية، والفوائد المعتبرة، والفرائد الحسان، ومنظوماته.

(١٧) سواء في ألفية العراقي، أو ألفية السيوطي الحديثيتينِ، أو ألفية ابن مالك، وغير ذلك.

(١٨) وكانت هوامشه من رأس القلم، وهي تعليقات جيدة.

(١٩) صدر عن دار اللؤلؤة.

(٢٠) بتحقيق العربي الدائر الفرياطي.

(٢١) بتحقيق سليمان العيوني.

(٢٢) أغلبها طبعات ممولة، وبعضها عن دار الذخائر.

(٢٣) صدرت عن دار طيبة الخضراء مؤخراً.

(٢٤) صدرت عن دار طيبة الخضراء مؤخراً.

(٢٥) صدرتا عن دار طيبة الخضراء مؤخراً كذلك.

(٢٦) كما في الألفية، ت الخطيب، البيت ٢، ص ١، وكذلك عند البيت ١٧، ص ٢، وعند البيت ١٠٥، ص ٧، وغير ذلك.

(٢٧) كما في الألفية، ت الخطيب، البيت ٩٨٠، ص ٦٣.

(٢٨) كما في الألفية، ت الفوزان، ص ٥.

(٢٩) وكأنّ الحقيقة خلاف ذلك –بحسب علم التحقيق الحديث–، فلا يعلم على أي نسخة قام التحقيق، وكأنه إلى التلفيق بين الشروح أقرب.

(٣٠) الألفية، ت الخطيب، ص أ.

(٣١) الألفية، ت الخطيب، البيت ٣٤، ص ٣.

(٣٢) الألفية، ت الخطيب، البيت ٣٥، ص ٣.

(٣٣) كما في البيت ٩٥٦، الألفية، ت الخطيب، ص ٦٢.

(٣٤) الألفية، ت الفوزان، ص ٥.

(٣٥) الألفية، ت الفوزان، ص ٦.

(٣٦) الألفية، ت الفوزان، ص ٦.٥.

(٣٧) ينظر: الألفية، ت الفوزان، البيت ٦٠، ص ٣، والبيت ٦٢، ص ١٥، وغيره.

(٣٨) ينظر: الألفية، ت الفوزان، البيت ٧٣، ص ١٥.

(٣٩) كما في الألفية، ت الفوزان، البيت ١٣٠، ص ٢١، والبيت ٢٧٩، ص ٣٤.

(٤٠) كما في الألفية، ت الفوزان، البيت ١٠٥، ص ١٨.

(٤١) كما في الألفية، ت الفوزان، البيت ٢١٢، ص ٢٨.

(٤٢) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٦.٥.

(٤٣) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٧.٦.

(٤٤) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص٧.

(٤٥) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٤٦) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٤٧) وفيه بحث لا أطيل به، ولعله يخرج في رسالة صغيرة.

(٤٨) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٤٩) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٥٠) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٥١) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٥٢) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨.

(٥٣) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٨-٩.

(٥٤) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٩.

(٥٥) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٩.

(٥٦) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٩.٨.

(٥٧) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٧.

(٥٨) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٧.

(٥٩) وعلّقَ في التحقيق على البيت بقولِه: «نبذا: في (أ) ٣١أ: قصـــــدا، وهو وَهَمٌ؛ لمخالفة الرويّ»، الألفية، ت العيوني، ص ١٥٥.

(٦٠) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٧.

(٦١) بل هو البيت ٧٣١ بحسب ترقيمه في التحقيق.

(٦٢) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٧.

(٦٣) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٧-٣٨.

(٦٤) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٨.

(٦٥) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٨.

(٦٦) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٨.

(٦٧) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٨-٣٩.

(٦٨) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٩.

(٦٩) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٩.

(٧٠) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٩.

(٧١) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٣٩-٤٠.

(٧٢) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٤٠.

(٧٣) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٤٠.

(٧٤) وهذه الأسباب بحاجة إلى ترتيب أحكم، وبعضُ هذه الأسباب ليس لها سوى مثالٍ واحدٍ.

(٧٥) وهي مفيدة، لكني أميل إلى أنها تحريراتٍ يســـيرة في ألفاظ الألفية، ولا تبلغ حد الإبرازة، والله أعلم.

(٧٦) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٤٤.

(٧٧) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٤٤.

(٧٨) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٤٤.

(٧٩) ينظر: الألفية، ت العيوني، ص ٤٧.

(٨٠) ينظر: الألفية، ت القاسم، ط٤، ص ٦.٥.

(٨١) ينظر: الألفية، ت القاسم، ط٤، ص ١٢.٧.

(٨٢) لأنه أقرب الطرائق إلى أصول التحقيق الحديث وقواعده.

(٨٣) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١١٣-١١٤.

(٨٤) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١١٤.

(٨٥) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١١٤.

(٨٦) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١١٤.

(٨٧) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١١٤.

(٨٨) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١١٥.

(٨٩) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣١.

(٩٠) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣١.

(٩١) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣١.

(٩٢) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣١.

(٩٣) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣١.

(٩٤) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣١.

(٩٥) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ح.

(٩٦) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣٢.

(٩٧) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣٢.

(٩٨) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣٢.

(٩٩) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣٢.

(١٠٠) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ١٣٢.١٣١.

(١٠١) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ز.

(١٠٢) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ح.

(١٠٣) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ز.

(١٠٤) ينظر: الألفية، ط الخالدي، ص ز، و:ح، و١٣١.

(١٠٥) ينظر: الألفية، ط الوهراني، ص ٧-٨.

(١٠٦) ينظر: الألفية، ط الوهراني، ص ٧.

(١٠٧) ينظر: الألفية، ط الوهراني، ص ٨.

(١٠٨) ينظر: الألفية، ط الحضرمي (ص ٥).

(١٠٩) أصلها في جامعة برنستون بأمريكا، وهي بالرقم نفسه، كما ذكره القاسمُ.

(١١٠) بعضها أشير إلى أنه من خط ابن مالكٍ من نسختِه، ولعلها نافعة في تأييد ما ذهبَ إليه العيونِيُّ من دعوى الإبرازتينِ.

(١١١) صدرت عن مجلة الدرعية، في عددها السادس والأربعين، من سنتها الثانية عشرة، ١٤٣٠-٢٠٠٩.

المصادر والمراجع:

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـ)، الجمزوري، سليمان بن محمد، المقدمة الجزرية، ويليها: تحفة الأطفال والغلمان، ت محمد تميم الزعبي، آلم، المدينة المنورة، السعودية، ط٨، ١٤٣٦.٢٠١٥.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـــ)، الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، ت محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المدينة المنورة، السعودية، ط٥، ١٤٣٣.٢٠١٢.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـــ)، الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، ت أيمن سويد، دار ابن الجزري، دشمق، سورية، ط٥، ١٤٣٣.٢٠١٢.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـــ)، الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، ت أشرف محمد فؤاد طلعت، ط١، ١٤٣٩.٢٠١٨.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـــ)، طيبة النشر في القراءات العشر، ت محمد تميم الزعبي، آلم، المدينة المنورة، ط٦، ١٤٣٦.٢٠١٥.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـــ)، منظومة المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، (الجرزية)، ت أيمن سويد، دار نور المكتبات، ط١، ١٤٠٦هـ.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد (ت: ٨٣٣ هـــ)، منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، ت أيمن سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٣.٢٠١٢.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـــ)، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسماة: الخلاصة في النحو، ت سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، السعودية، ط١، ١٤٣٢ هـ.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـــ)، الخلاصة ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ت حذيفة صلاح الخالدي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٤٢.٢٠٢١.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـــ)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، مصر، ط٣، ١٣٥١.١٩٣٢.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، المكتبة الشعبية، لبنان.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، ت عبد المحسن بن محمد القاسم، دار الدليقان للتوزيع، السعودية، ط٤، ١٤٤٢.٢٠٢١م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، ت عبد المحسن بن محمد القاسم، السعودية، ط١، ١٤٣٩.٢٠١٨م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، بتحقيق المستشرق، طبعة الكترونية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـــ)، ألفية ابن مالك، ت عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٣١ هـ.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، ت مختار بن سعيد الحضرمي، دار العاصمة للطباعة والنشر والتوزيع– المكتبة السلفية بالحامي، اليمن، ط٣، ١٤٤٤ هـ.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـــ)، ألفية ابن مالك، ت محمد الوهراني، دار الإمام مسلم، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٣٢.٢٠١١.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، سورابايا، اندونيسيا.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، طبعة دار ابن خزيمة، السعودية،

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، طبعة دار السلام، مصر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك، من مجموع مهمات المتون، ط٤، ١٣٦٩-١٩٤٩.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، الكافية الشافية في النحو والتصريف (أصل ألفية ابن مالك)، ت صلاح بن عبد الله بوجلبع، دار التميز والإبداع للنشر، السعودية، ط١، ٢٠٢٢

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـــــ)، متن ألفية ابن مالك، ت عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٧.٢٠٠٦.

الإثيوبي، محمد بن علي (ت: ١٤٤٢هـــ)، البهجة المرضية في نظم المتممة الآجرومية لتقريب المسائل النحوية، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ.

الإثيوبي، محمد بن علي (ت: ١٤٤٢هـــ)، التحفة المرضية في نظم المسائل الأصولية على طريقة أهل السنة السنية، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦.٢٠٠٥.

الإثيوبي، محمد بن علي (ت: ١٤٤٢هـ)، ألفية علل الحديث (شافية الغلل بمهمات علم العلل)، ط١، ١٤٣٠.٢٠٠٩.

الآثاري، شـــعبان بن محمد (ت: ٨٢٨ هـــــ)، ألفية لســـان العرب في علوم الأدب، ت محمد آل رحاب المدني، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٤٢.٢٠٢١.

الآثاري، شـــعبان بن محمد (ت: ٨٢٨ هـــــ)، ألفية مجمع الأرب في علوم الأدب، ت محمد آل رحاب المدني، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٤٢.٢٠٢١.

أحمد الزيات، وعامر السيد عثمان، وإبراهيم السمنودي، تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، ت محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٣هـ.

ألفية ابن مالك، المطبعة الإسلامية، الهند، ط١، ١٩٠٧م

الحكمي، عبد الله بن سفيان، الموثق من عمدة الموفق، دار الذخائر للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤٢٤.٢٠٠٣.

الحكمي، عبد الله بن سفيان، عدة الطالب بنظم منهج التلقي والأدب (أرجوزة الآداب)، السعودية، ط١، ١٤٢٧.٢٠٠٨.

الحلبي، محب الدين ابن الشحنة (ت: ٨١٥ هـــ)، ألفية العلوم العشرة، ت محمد آل رحاب المدني، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٤٢.٢٠٢١.

السخاوي، علي بن محمد (ت: ٦٤٣ هـ)، متن هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب، ت عبد الله بن محمد الحكمي، ط١، ١٤٢٢ هـ.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـــ)، ألفية السيوطي الحديثية، ت عبد المحسن بن محمد القاسم، دار الدليقان للتوزيع، السعودية، ط١، ١٤٤٢.٢٠٢١.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، نظم الدرر في علم الأثر، ت محمد بن عبد الكريم بن حسن الإسحاقي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٢٠.

الشاطبي، القاسم بن فيره (ت: ٥٩٠ هـــ)، حرز الأماني ووجه التهاني، ت علي الغامدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٦.١٤٣٧.

الشـــاطبي، القاســـم بن فيره (ت: ٥٩٠ هـ)، حرز الأماني ووجه التهاني، ت علي الغامدي، دار الغوثاني للدراســـات القرآنية، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٤.١٤٣٥.

الشاطبي، القاسم بن فيره (ت: ٥٩٠ هـــ)، عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، ت أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، السعودية، ط١، ٢٠٠١.١٤٢٢.

الشـــاطبي، القاســـم بن فيره (ت: ٥٩٠ هـــ)، قصـــيدة حرز الأماني ووجه التهاني، ت أشـــرف محمد فؤاد طلعت، ط١، ٢٠١٦.١٤٣٧.

الشاطبي، القاسم بن فيره (ت: ٥٩٠ هـ)، متن الشاطبية: حرز الأماني ووجه التهاني، ت محمد تميم الزعبي، دار الهدى– دار الغوثاني للدراسات القرآنية، المدينة المنورة– دمشق، ط٥، ٢٠١٠.١٤٣١.

الشـاطبي، القاسـم بن فيره (ت: ٥٩٠ هـــ)، منظومة حرز الأماني ووجه التهاني، ت أيمن سـويد، دار نور المكتبات، جدة، السعودية، ط١، ١٤٢٩–٢٠٠٨.

الشنقيطي، محمد بن آبه القلاوي (ت: ...هـــ)، متن نظم الآجرومية، ت محمد بن أحمد جدو الشنقيطي–عبد الله بن سفيان الحكمي، الرياض، ط١، ٢٠٠٧.١٤٢٨.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦ هـ)، ألفية العراقي في السيرة النبوية (نظم الدرر السنية في السير الزكية)، ت محمد علوي المالكي، دار المنهاج، جدة، السعودية، ط١، ٢٠٠٥.١٤٢٦.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦ هـ)، ألفية العراقي في السيرة النبوية (نظم الدرر السنية في السير الزكية)، ت طارق آل عبد الحميد، دار اللؤلؤة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠.١٤٣١.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦ هـــ)، ألفية العراقي، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، ت العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٨هـ.

القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني (ت: ١٤٠٢ هـ)، الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن، ت علي بن سعد الغامدي، دار السلام، مصر، ط١، ٢٠١٦.

المالقي، مالك بن عبد الرحمن ابن المرحل (ت: ٦٩٩ هـــ)، متن موطأة الفصيح (نظم فصيح ثعلب)، ت عبد الله بن سفيان الحكمي، دار الذخائر للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ٢٠٠٣.١٤٢٤.

المتولي، محمد بن أحمد (ت: ١٣١٣ هـــ)، الفوائد المعتبرة في الأحرف الرابعة الزائدة على العشرة، ت علي بن سعد الغامدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٥.١٤٣٦.

Sources and references

Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), al-Jamzuri, Sulayman ibn Muhammad, al-Muqaddimah al-Jazariyyah, followed by Tuhfat al-

Atfal wa al-Ghilman, edited by Muhammad Tamim al-Zu'bi, Alam, Medina, Saudi Arabia, ٨th edition, ١٤٣٦AH/ ٢٠١٥CE.
Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), al-Durrah al-Mudiyah fi al-Qira'at al-Thalath al-Mardiyyah, edited by Muhammad Tamim al-Zu'bi, Dar Ibn al-Jazari, Medina, Saudi Arabia, ٥th edition, ١٤٣٣AH/ ٢٠١٢CE.
Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), al-Durrah al-Mudiyah fi al-Qira'at al-Thalath al-Mardiyyah, edited by Ayman Suwayd, Dar Ibn al-Jazari, Damascus, Syria, ٥th edition, ١٤٣٣AH/ ٢٠١٢CE. Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), Al-Durra al-Mudiya fi al-Qira'at al-Thalath al-Mardiyya, ed. Ashraf Muhammad Fuad Talaat, ١st ed., ١٤٣٩AH/ ٢٠١٨ CE.
Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), Tayyibat al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr, ed. Muhammad Tamim al-Zu'bi, Al-Madinah al-Munawwarah, ٦th ed., ١٤٣٦AH/ ٢٠١٥CE.
Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), Al-Jarziyyah, a poem on what a Qur'an reader should know, edited by Ayman Suwaid, Dar Noor al-Maktabat, ١st edition, ١٤٠٦AH.
Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad (d. ٨٣٣AH), Tayyibat al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr, edited by Ayman Suwaid, Ibn al-Jazari Library, Damascus, Syria, ١st edition, ١٤٣٣AH/ ٢٠١٢CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyyah Ibn Malik fi al-Nahw wa al-Tasrif, also known as Al-Khulasah fi al-Nahw, edited by Sulayman ibn Abdul Aziz al-Uyuni, Dar al-Minhaj Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٣٢AH.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Al-Khulasah Alfiyyah Ibn Malik fi al-Nahw wa al-Sarf (Summary of Ibn Malik's Thousand-Verse Poem on Grammar and Morphology), edited by Hudhayfah Salah al-Khalidi, Dar al-Qalam, Damascus, Syria, ١st edition, ١٤٤٢AH/ ٢٠٢١CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyyah Ibn Malik fi al-Nahw wa al-Sarf (Ibn Malik's Thousand-Verse Poem on Grammar and Morphology), Dar al-Kutub al-Misriyyah Press, Cairo, Egypt, ٣rd edition, ١٣٥١ AH/ ١٩٣٢CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyyah Ibn Malik, Al-Maktabah al-Sha'biyyah, Lebanon.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, Al-Khulasa fi al-Nahw, Alfiyya Ibn Malik, edited by Abd al-Muhsin ibn Muhammad al-Qasim, Dar al-Dulayqan for Distribution, Saudi Arabia, ٤th edition, ١٤٤٢AH/ ٢٠٢١ CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, Al-Khulasa fi al-Nahw, Alfiyya Ibn Malik, edited by Abd al-Muhsin ibn Muhammad al-Qasim, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٣٩AH/ ٢٠١٨CE.

Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, edited by an Orientalist, electronic edition.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, edited by Abdullah ibn Salih al-Fawzan, Dar Ibn al-Jawzi, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٣١AH. Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, edited by Mukhtar ibn Saeed al-Hadrami, Dar al-Asimah for Printing, Publishing and Distribution - Al-Maktabah al-Salafiyyah in al-Hami, Yemen, ٣rd edition, ١٤٤٤AH.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, edited by Muhammad al-Wahrani, Dar al-Imam Muslim, Medina, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٣٢AH/ ٢٠١١CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, Surabaya, Indonesia.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, published by Dar Ibn Khuzaymah, Saudi Arabia.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, published by Dar al-Salam, Egypt.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Alfiyya Ibn Malik, from Majmu' Muhimmat al-Mutun, ٤th edition, ١٣٦٩AH/ ١٩٤٩CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Al-Kafiya al-Shafiya fi al-Nahw wa al-Tasrif (the original Alfiyya Ibn Malik), edited by Salah ibn Abdullah Bujla', Dar al-Tamayuz wa al-Ibda' for Publishing, Saudi Arabia, ١st edition, ٢٠٢٢CE.
Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik (d. ٦٧٢AH), Matn Alfiyya Ibn Malik, edited by Abd al-Latif Muhammad al-Khatib, Dar al-Uruba Library for Publishing and Distribution, Kuwait, ١st edition, ١٤٢٧AH/ ٢٠٠٦CE. Al-Ithiyubi, Muhammad ibn Ali (d. ١٤٤٢AH), Al-Bahja al-Mardiyya fi Nazm al-Mutammimat al-Ajrumiyya li-Taqrib al-Masa'il al-Nahwiyya, Dar al-Watan, Riyadh, ١st ed., ١٤١٥AH.
Al-Ithiyubi, Muhammad ibn Ali (d. ١٤٤٢AH), Al-Tuhfa al-Mardiyya fi Nazm al-Masa'il al-Usuliyya 'ala Tariqat Ahl al-Sunna al-Sunniyya, Maktabat al-Rushd, Riyadh, ١st ed., ١٤٢٦AH/ ٢٠٠٥CE.
Al-Ithiyubi, Muhammad ibn Ali (d. ١٤٤٢AH), Alfiyya 'Ilal al-Hadith (Shafi'at al-Ghalal bi-Muhimmat 'Ilm al-'Ilal), ١st ed., ١٤٣٠AH/ ٢٠٠٩CE.
Al-Athari, Sha'ban ibn Muhammad (d. ٨٢٨AH), Alfiyya Lisan al-'Arab fi 'Ulum al-Adab, ed. Muhammad Al Rahab al-Madani, Dar Tayyiba al-Khadra', Makkah al-Mukarramah, ١st ed., ١٤٤٢AH/ ٢٠٢١CE. Al-Athari, Sha'ban ibn Muhammad (d. ٨٢٨ AH), Alfiyyat Majma' al-Arab fi 'Ulum al-Adab, ed. Muhammad Al Rahab Al Madani, Dar Tayyiba Al Khadra, Makkah Al Mukarramah, ١st ed., ٢٠٢١-١٤٤٢

Ahmad al-Zayyat, Amer al-Sayyid Uthman, and Ibrahim al-Samannudi, Tanqih Fath al-Karim fi Tahrir Awjah al-Qur'an al-'Azim, edited by Muhammad Tamim al-Zu'bi, Dar Ibn al-Jazari, Medina, ١st edition, ١٤٣٣AH.
Alfiyyah Ibn Malik, Islamic Press, India, ١st edition, ١٩٠٧CE.
Al-Hakami, Abdullah ibn Sufyan, Al-Muwaththaq min 'Umdat al-Muwaffaq, Dar al-Dhakhair for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٢٤AH/ ٢٠٠٣ CE.
Al-Hakami, Abdullah ibn Sufyan, 'Uddat al-Talab bi-Nazm Manhaj al-Talqi wa al-Adab (Urjuzat al-Adab), Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٢٧AH/ ٢٠٠٨CE.
Al-Halabi, Muhibb al-Din Ibn al-Shahna (d. ٨١٥AH), Alfiyyah al-'Ulum al-'Ashara, edited by Muhammad Al Rahab al-Madani, Dar Tayyiba al-Khadra, Mecca, ١st edition, ١٤٤٢AH/ ٢٠٢١CE. Al-Sakhawi, Ali ibn Muhammad (d. ٦٤٣AH), Hidayat al-Murtab wa Ghayat al-Huffaz wa al-Tullab fi Tabyin Mutashabih al-Kitab, edited by Abdullah ibn Muhammad al-Hakami, ١st edition, ١٤٢٢AH.
Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. ٩١١AH), Alfiyyat al-Suyuti al-Hadithiyya, edited by Abd al-Muhsin ibn Muhammad al-Qasim, Dar al-Dulayqan for Distribution, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٤٢AH/ ٢٠٢١CE.
Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. ٩١١AH), Nazm al-Durar fi Ilm al-Athar, edited by Muhammad ibn Abd al-Karim ibn Hasan al-Ishaqi, Dar Tayyiba al-Khadra, Mecca, ١st edition, ٢٠٢٠CE.
Al-Shatibi, al-Qasim ibn Firah (d. ٥٩٠AH), Hirz al-Amani wa Wajh al-Tahani, edited by Ali al-Ghamdi, Dar al-Basha'ir al-Islamiyya, Beirut, Lebanon, ٢nd edition, ١٤٣٧AH/ ٢٠١٦CE. Al-Shatibi, al-Qasim ibn Firah (d. ٥٩٠AH), Hirz al-Amani wa Wajh al-Tahani, edited by Ali al-Ghamdi, Dar al-Ghawthani for Qur'anic Studies, Damascus, Syria, ١st edition, ١٤٣٥AH/ ٢٠١٤CE.
Al-Shatibi, al-Qasim ibn Firah (d. ٥٩٠AH), Aqilat Atrāb al-Qasā'id fī Asnā al-Maqāsid fī 'Ilm Rasm al-Masāhif, edited by Ayman Suwaid, Dar Nur al-Maktabat, Jeddah, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٢٢AH/ ٢٠٠١CE.
Al-Shatibi, al-Qasim ibn Firah (d. ٥٩٠AH), Qasidat Hirz al-Amani wa Wajh al-Tahani, edited by Ashraf Muhammad Fuad Tala'at, ١st edition, ١٤٣٧AH/ ٢٠١٦CE.
Al-Shatibi, al-Qasim ibn Firah (d. ٥٩٠AH), Matn al-Shatibiyyah: Hirz al-Amani wa Wajh al-Tahani, edited by Muhammad Tamim al-Zu'bi, Dar al-Huda - Dar al-Ghawthani for Qur'anic Studies, Medina - Damascus, ٥th edition, ١٤٣١AH/ ٢٠١٠CE.
Al-Shatibi, al-Qasim ibn Firah (d. ٥٩٠AH), Manzumat Hirz al-Amani wa Wajh al-Tahani, edited by Ayman Suwaid, Dar Nur al-Maktabat, Jeddah, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٢٩AH/ ٢٠٠٨CE.
Al-Shinqiti, Muhammad ibn Abah al-Qalawi (d. ... AH), Matn Nazm al-Ajrumiyyah, edited by Muhammad ibn Ahmad Jadu al-Shinqiti - Abdullah ibn Sufyan al-Hakami, Riyadh, ١st edition, ١٤٢٨AH/ ٢٠٠٧CE. Al-Iraqi, Zayn al-Din Abd al-Rahim ibn al-Husayn (d. ٨٠٦AH), Al-Iraqi's Millennium on the Prophetic Biography (A String of

Precious Pearls on the Pure Biographies), edited by Muhammad Alawi al-Maliki, Dar al-Minhaj, Jeddah, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤٢٦AH/٢٠٠٥CE.
Al-Iraqi, Zayn al-Din Abd al-Rahim ibn al-Husayn (d. ٨٠٦AH), Al-Iraqi's Millennium on the Prophetic Biography (A String of Precious Pearls on the Pure Biographies), edited by Tariq Al Abd al-Hamid, Dar al-Lu'lu'ah for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, ١st edition, ١٤٣١AH/٢٠١٠CE.
Al-Iraqi, Zayn al-Din Abd al-Rahim ibn al-Husayn (d. ٨٠٦AH), Al-Iraqi's Millennium, Al-Tabsira wa al-Tadhkirah fi 'Ulum al-Hadith, edited by Al-Arabi al-Da'iz al-Faryati, Dar al-Minhaj Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, ٢nd edition, ١٤٢٨AH. Al-Qadi, Abd al-Fattah ibn Abd al-Ghani (d. ١٤٠٢ AH), Al-Fara'id al-Hasan fi 'Add Ayi al-Qur'an, ed. Ali ibn Sa'd al-Ghamdi, Dar al-Salam, Egypt, ١st ed., .٢٠١٦
Al-Malqi, Malik ibn Abd al-Rahman ibn al-Marhal (d. ٦٩٩AH), Matn Muwatta'at al-Fasih (Nazm Fasih Tha'lab), ed. Abdullah ibn Sufyan al-Hakami, Dar al-Dhakhair for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, ١st ed., ١٤٢٤AH/٢٠٠٣CE.
Al-Mutawalli, Muhammad ibn Ahmad (d. ١٣١٣AH), Al-Fawa'id al-Mu'tabara fi al-Ahruf al-Rabi'a al-Za'ida 'ala al-'Ashara, ed. Ali ibn Sa'd al-Ghamdi, Dar al-Basha'ir al-Islamiyya, Beirut, Lebanon, ١st ed., ١٤٣٦AH/٢٠١٥CE.